

جامعة الأزهر  
كلية اللغة العربية بأسسيوط  
المجلة العلمية

تجديد نخاة الكوفة عند  
المحدثين

إعرارو

د/ إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي  
قسم النحو والصرف وفقه اللغة،  
كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،  
الرياض، المملكة العربية السعودية

(العدد الثاني والأربعون)  
(الإصدار الثاني ٠٠٠ أكتوبر)  
(الجزء الأول (١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م))

التقييم الدولي للمجلة (ISSN) 2536-9083

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

## تجديد نحاة الكوفة عند المحدثين

إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي  
قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود  
الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: matroody19@yahoo.com

المخلص:

ينهض بحث (تجديد نحاة الكوفة عند المعاصرين) على فكرة هيمنت عليه، هي تلمس موقف المعاصرين مما وُصف بالجديد عندهم من مذهب نحاة الكوفة، و(الجديد) سبيل إلى أمرين: مدح، أو قدح، يمدحه مَنْ يقبله ويرضى عنه، ويذمه من يرفضه ويستنكر القول به، وكذلك كان جديد نحاة الكوفة، عند مَنْ آمن بوجوده، وأقرّ بحدوثه، فذهبت طائفة من المعاصرين إلى الثناء عليه، والاعتداد به، وعدّه حلًّا من حلول مشكلة النحو العربي، ورأت فيه أخرى فسادًا، يحسن الحذر منه، والتخوف من متابعتها، والبحث يتتبع هذا وذاك، ويصفهما، ويرجع بهما إلى أصولهما، وينتهي إلى رأي فيهما، وكان تناول البحث لهذه الفكرة في خطة مكونة من تمهيد: فيه مسألتان، تلاه مبحثان: أولهما عنوانه (المعاصرون والتجديد الكوفي)، وثانيهما (الكوفيون في كتب أصول النحو)، أعقبتهما خاتمة فيها أهم نتاجه التي كان منها: أنّ المعاصرين من النحويين اختلفوا في تصوّر جهود الكوفيين، فأسرفت طائفة في القدح، وكان لها في موقفها سلف قديم، وأسرفت أخرى في سعي الكوفيين إلى الاستقلال، ووقفت الثالثة بينهما، وكانت بالصواب أولى منهما، ومنها: أنّ المعاصرين الذين ذهبوا إلى أنّ الكوفيين جدّوا في درس النحوي، وغيروا في مساره، وداعاهم إلى ذلك بصرهم بطبيعة اللغة؛ تجاوزوا كثيرًا الظروف التاريخية التي عاش فيها الكوفيون، وفرضوا على تلك الحقبة ما شاهده في هذا العصر، وظنوا أنّه يقين لا مرية فيه.

**الكلمات المفتاحية:** تجديد، الخلاف النحوي، الكوفة، اللغة، المعاصرون.

## Renewal of Kufa grammarians when speaking .

*Ibrahim bin Suleiman bin Ibrahim al-Matroudi .*

*Department of Syntax, Morphology and Philology - College of Arabic Language,  
Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, Saudi Arabia .*

**E-mail** : *matroody19@yahoo.com*

### **Abstract:**

*The research titled (The Rejuvenation of Kufa Grammarians among Modernists) stands upon the idea of looking for stances of Modernists regarding rising and new of Kufa grammarians school, and (The New) is a path into Two different things: Praise, or criticism; Praised by those who accepts it, and criticized by those who deny it or are unfamiliar with it, and just so for anything new with Kufa Grammarians, they denied some, and accepted some, praised some and criticized some, by reason of fear, caution, or seeing a solution to some problem with this new suggestion. This paper deals with these instances and tries to delineate, compare, and hopefully reach a conclusion for each. Undertaking the idea for this research included two issues, which were followed by two endeavors, first of which was titled (The Modernists and The Kufa Rejuvenation) and The Second (The Kufa in Grammar origins), followed by a conclusion that: -The grammarian modernists have differed in viewing The Kufa grammarians endeavors, one group afflicted so much criticism, similar to previous stances, others have described Kufa grammarians intent of independence, and the third group stood between them and they were nearer the sensible way. The grammarian modernists that stood for Kufa grammarians being rejuvenators of Grammar, with their drive was their insight into the nature of language, but they skipped the historical context under which Kufa grammarians existed, for they forced what they saw in their modern period upon what witnessed from that era, thinking that this was the truth.*

**keywords** : *Novelty, Grammar Divergence, Kufa, Language, Modernists.*

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

إن الحمد لله تعالى أحمدوه وأستعينه وأستهديه وأصلي على خليله ومصطفاه،

وبعد:

فالأحداث العلمية للناس منها موقفان، الأول: موقف أهلها القائمين بها، وهم هنا الكوفيون، والثاني: موقف المعاصرين لهم والآتين بعدهم، وأشد ما يكون التباين والاختلاف دوماً بين القائمين بالأعمال والناظرين إليها؛ فالقائم بها يراها جهوداً بشرية، تحتل الصواب والخطأ، ويطلب من ورائها سدّ نقص وأدم خلل، ويطلب من المطلعين عليها غض الطرف والرفق في الحكم والمعونة على الإصلاح، ولسان حاله كما قال الزجاجي في (الإيضاح): "وينبغي أن تعلم أن أصدق الناس وأبرهم به؛ لن ينظر في تصنيفه إلا نظر مضاد له ومُكاشح"<sup>(١)</sup>.

والناظر إليها يكون نظره حسب ما قرّ في نفسه عن القائم بها؛ فإن رآه إماماً مصلحاً؛ عدّ ما قام به فريداً في نوعه غريباً في زمنه، لا يستطيع أحد أن يأتي بمثله، ولا يلّم بضريبه.

وإن رأى فيه خارجاً عن السرب شاذّاً عن الجماعة؛ رماه بكل نقیصة، وذمّه بكل وسيلة، ودعا غيره إلى مثل هذا معه.

هذا ما جرى لجهود الكوفيين، قديماً وحديثاً، ولما كانت الخلافات العلمية داعيةً للنظر وحائثةً عليه؛ كان هذا البحث، الذي يروم صاحبه في غايته منه أن يعرف موقف المحدثين، ويصفه بأطيافه المختلفة، ثم ينظر إليه من خلال المؤلفين

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط: الخامسة، دار النفائس، بيروت،

في الأصول النحوية كابن جني وأبي البركات الأنباري والسيوطي والفاصي، ويعرف  
أكان هؤلاء لأولئك أنصارًا ومؤيدين أم كانوا لهم معارضين ومخالفين؟

### مشكلة البحث:

مشكلة البحث التي دعت إليه، وقادت الباحث نحوه؛ أنّ نحاة الكوفة مع  
مضي القرون، بقيت عند طائفة من المحدثين تهمةً إفسادهم العربية، وإدخال ما  
ليس منها فيها، وجدّ عند جماعة من الباحثين شيء لم يكن، هو أنّ الكوفيين  
ابتدعوا نهجًا جديدًا، لم يعرفه أشياخهم البصريون، أحسنوا به إلى العربية، فكان من  
حق الكوفيين الذين تنازع المعاصرون حولهم، أن يُنهض بجمع ما قيل عنهم، ثم  
يُعرض على ما دلّت عليه أقوال المتقدمين في كتب الأصول، ويُنظر إليه من خلالها؛  
ليستبين حال هذا الجديد الذي جاء به الكوفيون أو تُسبب إليهم المجيء به.

### أسئلة البحث:

يقوم البحث على سؤال رئيس، تنبثق منه أسئلة أخرى، هو: كيف كان نظر  
المعاصرين إلى ما ظنّ جديدًا عند الكوفيين؟ أقبلوه وسلّموا به أم ردّوه وعجبوا منه؟  
ثم ما الذي تقول كتب الأصول النحوية عما قالوه؟ أو ما الذي تُشير إليه فيه؟  
هذا السؤال، وما صحبه، يوضّح أنّ البحث مداره أمران فقط: الأول: نظرة  
المعاصرين لما عدّ جديدًا عند الكوفيين، والثاني: موقف كتب الأصول من هذه  
النظرة، وعليهما بُني البحث، واشتقّ مبحثاه ومطالبه.

### منهج البحث:

والمنهج العلمي الذي اتّخذته في درس هذه القضية منهج وصفي، وفيه من  
الإجراءات شقان؛ الأول: استقرائي، قمتُ فيه بجمع ما قاله فريق من المحدثين، أزع  
أنهم من خيرة الدارسين، والثاني: تحليلي، نهضت فيه، وحسب طاقتي، بوصف ما  
دار حول نحاة الكوفة وتحليله، نافدًا إياه تارة، وموافقًا له أخرى.

### حدود البحث: الزمانية، والمكانية، والموضوعية، واللغوية:

للبحث حد زمني، يبدأ من بدء القرن الهجري الرابع عشر؛ حيث جرجي زيدان وبروكلمان، وينتهي ببدء القرن الهجري الخامس عشر؛ حيث تمام حسان وعلي أبو المكارم، وله حد مكاني، اقتصر فيه على مصر والشام والعراق، وله حد موضوعي، يقوم على تقييش ما تفرّق في المؤلفات، من حديث حول ما يُحسب جديدًا عند الكوفيين، وله حد لغوي؛ حيث اقتصر على ما قيل في نحو الكوفة وصرفها.

### الدراسات السابقة:

ليس في فكرة البحث الأساسية بحث مستقل، عُني بها وخُص لها، وهذا ما دعاني إلى جمع ما وقفتُ عليه فيها، والمؤلفات حول النحو الكوفي ونحاته كثيرة، ليس في طوق باحث حصرها وإحصاؤها، وفي ثبت المصادر والمراجع شيء منها، وإتّما يُورد في الدراسات السابقة ما تناول الفكرة، وحام حولها، وما وجدت بحثًا قصد صاحبه من ورائه أن يجمع ما تفرّق في مؤلفات المحدثين حول ما زُعم أنه جديد كوفي، وينظر ما كان موقف أصحاب تلك المؤلفات منه.

وقد تناولت هذه الفكرة في خطة مكونة من تمهيد، عنوانه: مفهوم التجديد والنحو الكوفي في مسارات التأليف الحديثة، فهما مسألتان فيه: الأولى: التجديد والاجتهاد والتطور، والثانية: النحو الكوفي في مسارات التأليف الحديثة، ومبْحثين أولهما: المحدثون والتجديد الكوفي، وثانيهما: الكوفيون في كتب أصول النحو، وأودعتُ أهم ما فيها في خاتمة، شاكرًا لله تعالى على ما هيأَ والآن، وسائله أن ينفع بها قارئها وكاتبها.

## التمهيد:

### مفهوم التجديد والنحو الكوفي

#### في مسارات التأليف الحديثة، وفيه مسألتان:

#### الأولى: التجديد والاجتهاد والتطور:

هذه ثلاثة مصطلحات، يُطلقها الباحثون، ولهم من ورائها معانٍ متقاربة، وأغراض متشابهة، وقبل عرض جهودهم فيها يعود البحث إلى ما دار حولها من حديث المعاجم، حتى تستبين دلالاتها، ويتضح المراد منها، وعلى ابن فارس وقع اختيار البحث؛ لأنه يُوجز دلالات اللفظ التي كانت العرب ترومها منها في كلامها.

حين مراجعة (معجم مقاييس اللغة) في المصطلح الأول وجد الباحث لفظ (جدّ) يدور حول ثلاثة معانٍ: العظمة، والحظ، والقطع<sup>(١)</sup>.

وحين مراجعته في المصطلح الثاني وجدته صيّر مادة (ج هـ د) في معنى واحد هو: المشقة، ثم يُحمل على هذا المعنى ما يُقاربه<sup>(٢)</sup>.

وحين العودة إليه في طلب معنى المصطلح الثالث رأيت أنه جعل لـ(ط و ر) أصلاً واحداً تُؤوب إليه، وهو: الامتداد في شيء، من مكان أو زمان<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، ط الأولى، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ، مادة (جدّ)، ومما يحسن إبراده هنا قول المؤلف بعد ذكره المعنى الثالث (القطع): " وليس ببعيد أن يكون الجدّ في الأمر والمبالغة فيه من هذا؛ لأنه يصرمه صريمة، ويعزمه عزيمة".

(٢) السابق، مادة (ج هـ د) ومما قاله المؤلف: " ويُقال: إن المجهود اللبّ الذي أُخرج زُبده، ولا يكاد ذلك يكون إلا بمشقة ونَصَب".

(٣) السابق له من داره، ثم استُعير ذلك في كل شيء يُتعدى".

تبدو لي هذه المصطلحات مُمتلئة ثلاث مراحل، أولها الثانية: وهي مرحلة بذل الجهد والمشقة في الأمر، وثانيها الأولى: وهي القطع والحسم فيه، وثالثها الثالثة: وهي تجاوز ما كان قبل في ذلك الأمر، هكذا في ظني تجتمع هذه المصطلحات، ويُصبح مَنْ يأتي بالجديد قبل ذلك مجتهدًا فيه، متجاوزًا به رأي مَنْ قبله، ولستُ بهذا ألوم الباحثين الذين يستعملون أحد هذه المصطلحات في الدلالة على هذه المعاني كلها؛ لأنهم قالوا قبلنا: لا مشاحة في الاصطلاح، والمصطلحات تُصاغ في ضوء ما يقصده بها صاحبها من معنى، وإنما أردت ما وسعني الأمر أن أتلمس العلاقات بين هذه الألفاظ في حديث ابن فارس.

والدلالات التي يُريدها المحدثون حين يُطلقون هذه المصطلحات على أعمال القدماء مُشتمَّة من مواقفهم هم، فهم الذين رأوا هذا الرأي، وألبسوه هذا المصطلح، ولو عدنا للمتقدمين من الكوفيين ما وجدناهم وصفوا مذاهبهم في النحو والصرف واللغة بمثل هذه المصطلحات، وهذا أمر يحسن الوقوف عليه، والتعرّف على ما فيه؛ لئلا يُظنَّ أنّ إطلاق المتأخر مصطلحًا ما يعني أنّ ذلكم المتقدم كان كذلك، ولكي يُفرّق البحث بين الوقائع ومواقف الباحثين منها، وهو ما يجعل الوقائع، ويقصد بها البحث: مُدوّنة النحو الكوفي بكلّ ما تضمنته، عُرضة أن تختلف فيها الآراء وتتنوّع الأقوال، فتحملها طائفة على التجديد، وأخرى على المحاكاة والتقليد، وثالثة على الشذوذ عن المؤلف والخروج عنه.

وما دامت هذي هي المصطلحات، وتلك هي مفاهيمها، فما الذي تدلّ عليه مسارات التأليف الحديث في هذه القضية على وجه الإجمال والإيجاز لا التفصيل والإسهاب؟

### الثانية: النحو الكوفي في مسارات التأليف الحديثة:

التأليف الحديث حول النحو العربي له مسارات مختلفة، ينبعث كل واحد منها من وجهة نظر المؤلف إلى النحو وما كان فيه، ومبنى ذلك أنّ العناوين تدلّ على ما

في نفوس أصحابها، فمن يُؤلف في تاريخ النحو ليست نظرته إليه كمن يؤلف في المدارس النحوية، فالأول تغلب عليه وحدة النحو ووحدة منهجه، ويُوحي عنوانه بكثرة الاشتراك ووفرتة، والثاني يبدو منه أنّ صاحبه غلب جانب الاختلاف وغنى بالنظر إليه، فانقاد بهذا إلى جعل النحو مدارس، لكلّ منها منهج ورأي، وفي مكنة البحث أن يُقسم المسارات، ويجعلها أربعة.

أول هذه المسارات التأليف في تاريخ النحو، ومن المؤلفات فيه (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) لمحمد الطنطاوي، و(من تاريخ النحو) لسعيد الأفغاني، و(تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري) لعليّ أبي المكارم، و(تاريخ آداب اللغة العربية) لرجي زيدان، و(تاريخ آداب العرب) للرافعي، و(ضحى الإسلام) لأحمد أمين، و(تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان، هذه نماذج للمسار، وليس استقصاء لما أُلّف فيه. وثاني المسارات التأليف حول المدارس النحوية، ومن الآثار فيه (المدارس النحوية) لشوقي ضيف، و(المدارس النحوية) لخديجة الحديثي، ويُلحق به التأليف حول مدرسة واحدة كـ(مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) لمهدي المخزومي، والظاهر من هذا النوع أنّ أصحابه يميلون، وستظهر حقيقة ذلك أكثر أثناء تفصيل مواقف المحدثين إن شاء الله، إلى استقلال الكوفيين واختلافهم عن البصريين، وافقوهم في ذلك أم خالفوهم فيه.

وثالث المسارات التأليف حول التطور النحوي، ومن المؤلفات فيه (مراحل تطور الدرس النحوي) لعبد الله الخثران، و(تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة) لطلال علامة، والبادي أنّ التطور هنا راجع إلى الاختلاف فقط، وليس له دلالة على المقبول عند الباحثين والمرحّب به، وسيتضح ذلك في تفصيل الموقف إن شاء الله، ويتبين.

ورابع المسارات، وهو أيضاً آخرها، التأليف حول الاجتهاد في النحو وحركة النقد فيه، ومن المؤلفات في هذا المسار (أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي)

لبشير الزعبي، و(الاجتهاد النحوي في ضوء علم الأصول) لرائد السامرائي<sup>(١)</sup>، و(محاكمات في الفكر النحوي العربي) لمحمد الفتحي، وفي هذا المسار تُصبغ الجهود الكوفية بأنّها اجتهاد وحركة نقد.

تكشف هذه المسارات اختلاف الباحثين المحدثين في نظرهم إلى النحو الكوفي، وقبل هذا إلى النحو عامة، وتُظهر لنا أنّ ما يسترعي انتباه باحث لا يحظى عند غيره بمثل ما كان منه، ولكنها على كل حال اختلافات تُوحى بها العناوين، وتومئ إليها، ولعلّ البحث حين تناولها في المبحث الأول يُقدّم عنها شهادة علمية بيّنة محوراً هذه الأسئلة:

ما كان رأي المحدثين، أصحاب هذه المسارات، في النحو الكوفي؟ وما هي الخطوط العريضة التي تُستخلص من جهودهم؟ وعلام بنوا مذاهبهم فيها؟ هذه هي الأسئلة التي يسعى المبحث الأول من البحث إلى إجابتها والتعرف عليها والتعريف بها.

(١) رسالة دكتوراة نوقشت في جامعة بغداد ٢٠٠٦م حسب موقع المنظومة.

## المبحث الأول:

### المحدثون والتجديد الكوفي

شغلت قضية النحو الكوفي المحدثين، وما زالت تشغلهم، وانشعبوا في درسها فرقاً وجماعات، فكان منهم مَنْ يعيب، ويسعى جهده أن يُقلل من الجهود، ومنهم مَنْ يُطري ويرفع القيمة، وطائفة ثالثة تقف بين هؤلاء وأولئك، فما كان الكوفيون رافضين للنهج النحوي قبلهم، ولا كانوا مبتدعين نهجاً جديداً، يُناهضون به ما كان قبلهم، ويُحدّون به أصحابه، وغرض البحث من هذا أن يبسط هذه المواقف في عناوين مُقبلة - إن شاء الله - ثم يتلو ذلك بما تدلّ عليه كتب المؤلفين في الأصول النحوية من المتقدمين، فيكشف بذلك إلى أيّ طائفة تميل تلك المؤلفات؟ ومع مَنْ يقف أصحابها؟ ومَنْ من المحدثين مضى على خُطى المتقدمين واقتفى آثارهم؟ ودونكم هذه المطالب التي غرضها تبيان موقف المحدثين من النحو الكوفي وجلاء مذاهبهم حوله، وهذا أولها.

#### المطلب الأول: النحو الكوفي ضربٌ من الفساد اللغوي:

لم يكن بدُّ أن يرث المتأخر المتقدم، كما هو الأصل والعادة الغالبة، فذهب كثير من الباحثين المحدثين إلى أنّ النحو الكوفي خرج عن مبادئ البحث اللغوي، واشتق له طرائق جديدة، ومناهج لم تكن معروفة، وأدخل بهذا على النحو الاضطراب والفساد، وجرّ إلى اللغة الفوضى والخراب، وعلى رأي هؤلاء فتمّ جديد لكنه مرفوض، وهناك اجتهاد ولكنه خارج المعهود، وفيه طوّرٌ وتجاوز غير أنّه بلا أساس ولا عماد، وهذا كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - هو موقف طائفة من المتقدمين، غير أنّ المتقدمين كانت المنافسة تدعوهم، والانتصار لبلدهم وأهله يدفع بهم، وأمّا أهل هذه الأزمان الذين يعيشون بعد ذلكم الخلاف بمئات السنين، فقد فقدوا ولاء البلدان، وما يدعوهم إليه، وبقيت فيهم الحميّة للرعيّل الأول الذي أسّس وبنى وتحمل واعتنى، وذلكم شيء يغلب على النفوس، ويُناديها إلى ما تراه حسناً بها جميلاً، ولهذه الطائفة حجة قائمة، وما أقوى مثل هذه الحجج! وهي بقاء الصبغة البصريّة على نحو العربيّة، وسيتناول البحث

بيان هذا الموقف من خلال مسألتين: الأولى: أثر السياسة على النحو الكوفي، والثانية: مخالفة النحو الكوفي لمنهج الدرس اللغوي.

### لولا السياسة ما كان لهم ذكر:

اتخذ بعض الباحثين السياسة ودورها في الطعن على النحو الكوفي وأهله، وأنه لم يكن لدى الكوفيين من علم ليقولوه، أو جديد ليأتوا به، وإنما الشأن كله فيهم راجع إلى أهل السياسة العباسية، الذين قربوهم وأذنوهم، فمن تقربه السياسة يعلو أمره، ويفشو خبره، ولو كان أقل من غيره، وأضعف منه، وتلك كانت الحال مع الكوفيين ونحوهم عند هؤلاء الباحثين.

ومن أوائل المحدثين الذين حاولوا التقليل من شأن الكوفيين والوضع من أمرهم بالسياسة ونصرتها جرجي زيدان الذي رفع شأن البصريين، وهم بذلك جديرون، قائلاً: "وأهل البصرة أرسخ قدمًا، وأوسع علمًا، وأولى بالثقة"<sup>(١)</sup>، ثم غمز الكوفيين ولمزمهم بقوله: "ولكن السياسة اقتضت ظهور الكوفيين بعد قيام الدولة العباسية"، ثم لم يرتض هذا الظهور حتى شأنه وقيل من أمره قائلاً: "ولولا الغرض السياسي ما كان لهم ذكر"<sup>(٢)</sup>.

وسار على نهج زيدان باحثون، منهم الرافي، الذي جمع على الكوفيين نقدين، نقدًا حجته السياسة، وهو محل الحديث الآن، وآخر حجته مخالفة العرف العلمي في البحث اللغوي، وسيأتي القول فيه، فكان من قوله فيهم: "فبغت إحدى الطائفتين على الأخرى نفاسة وحسدًا"<sup>(٣)</sup> فجعل الكوفيين بؤساء، وهذا في رأيي إيراد لمعنى آية

(١) تاريخ آداب العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٣م، ١ / ٤١٩.

(٢) السابق، ١ / ٤١٩.

(٣) تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١ / ٣٤٩.

كريمة لا يحسن هنا إيرادها [فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي] (١) ثم جاء في حديثه عن الكسائي بما يُمكن جعله علة لهذا البغي قائلًا: "ومن لدن الكسائي غلب أهل الكوفة على بغداد؛ لخدمتهم الخلفاء وتقديمهم إياهم ... فغلبوا بذلك البصريين على أمرهم" (٢)، وبهذا أضحى الكوفيون غلبةً، وما غلبوا إلا بعون السياسة وتأييدها، ولو كان الاحتكام إلى العلم والتقدم فيه؛ ما كان لهم غلبة ولا ظفر!

وممن جرى على هذه الفكرة العامة، وإن خالف أصحابها في القدح والإزرء، أحمد أمين، فقد أقر أن الكوفيين بنوا على الشاذ، ولكنه كان حسن العبارة فيه، فقال: "وأما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك، ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب، ويُجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم" (٣)، وسعى أن يجعلهم مُقتدين ببعض أشياخهم البصريين في نهجهم الجديد، قال: "وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب ... يعظمان قول العرب، ويترجان من تخطئتهم... وغلبت نزعتها على من أتى بعد من الكوفيين" (٤)، ثم ذكر علة أخرى لمنهجهم الجديد، غير متابعة أبي عمرو ويونس، قائلًا: "ولاشتغالهم بمهنة تأديب أولاد الخلفاء والأمراء كانوا يتجهون في اللغة والعلم جهة الإيضاح والتبسيط" (٥)، فأريه هو رأي هؤلاء؛ لكنه كان في لغته لطيفًا غير عنيف!

ومثله في كل ما ذكره عبد الفتاح شلبي، القائل عن اعتداد الكوفيين بالشواهد

(١) سورة الحجرات: ٩.

(٢) تاريخ آداب العرب، ١/ ٣٥٤.

(٣) ضحى الإسلام، ط الأولى، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، ٢/ ٢٢٦.

(٤) السابق، ٢/ ٢٢٧ وفي النص تصرف يسير.

(٥) ضحى الإسلام، ٢/ ٢٣٨.

الفردية: " أما الكوفيون فكانوا يعتدون بالشواهد الفردية، وإن لم يرد غيرها في كلام العرب، ويقيسون عليها"<sup>(١)</sup>، وهو القائل عن اقتنائهم أثر بعض شيوخ البصرة: " وللكوفيين في قياسهم على الشاذ سندٌ من أشياخ البصريين ومتقدمهم"<sup>(٢)</sup>، وهو أيضًا المفسر لما هم عليه من حال بقوله: " ويظهر أن الكوفيين أرادوا، وهم مؤدبو الخلفاء وأولادهم أن ييسروا على هؤلاء الدراسات النحوية بتصويب ما يجري على ألسنتهم"<sup>(٣)</sup>، ومع أنه ذكر أحمد أمين وكتابه في كتابه؛ إلا أنه لم يحل إليه في هذه المواضع، ولعل ذلك من سهو البشر، وما أكثره!

ومن بعد هؤلاء الباحثين جاء أحمد حسن الزيات، وظنُّ الباحث به، مع ما عُرف من ريادته، أنه اقتفى أثر جرجي زيدان، وما قلتُ هذا فيه إلا لما رأيت من تشابه عبارتيهما حيث قال فيهم: " ولولا الغرض السياسي ما كان لهم شأن يُذكر ولا قول يُؤثر"<sup>(٤)</sup>، وهي عبارة قريبة من عبارة جرجي زيدان، وليس بمستبعد أن يكون هذا من وقع الحافر على الحافر كما قيل، والحاصل بين يديّ هو أنّ هؤلاء الثلاثة لم يروا في النحو الكوفي ما يستحق به الذكر، فلا علمٌ عند أصحابه، لا جديدٌ يتوّه عنه، ولا قديمٌ يُعجب به، وأنه لو وُكِّل للعلم والدراية والإحسان فيهما؛ لما كان له من أثر، ولا بقي له من خبر، ولكنّها السياسة رفعت من لا يستحق الرفع، وأظهرت من لا يستحق الإظهار، وليس في الكلام أشد من هذا في تجريد الكوفيين، وتقزيم دورهم، والاستهانة بما جاءوا به على خلاف ما قرّ في درس البصري، وهؤلاء الباحثون

(١) أبو علي الفارسي، ط الثالثة، دار المطبوعات الحديثة، المملكة العربية السعودية،

.٤٤٠، هـ، ١٤٠٩.

(٢) السابق: ٤٤١.

(٣) السابق: ٤٤١.

(٤) تاريخ الأدب العربي، دار نهضة مصر، القاهرة، ٣٦٥.

ينطقون بما نطق به أبو حاتم وأبو الطيب اللغوي عن الكوفيين قبلهم، فقد قال الأول عن الكسائي: " لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن، ولا كلام العرب، ولولا أنّ الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره لم يكن شيئاً، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنه كان يُلقنهم ما يريد"<sup>(١)</sup>.

وقال الثاني وهو أبو الطيب اللغوي: " فلم يزل أهل المصريين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً، وغلب أهل الكوفة على بغداد، وحدثوا الملوك فقدموهم، ورغب الناس في الروايات الشاذة، وتفاخروا بالنوادر، وتباهوا بالترخيصات، وتركوا الأصول، واعتمدوا على الفروع، فاختلف العلم"<sup>(٢)</sup>.

ولست أرى فرقاً بين ما قاله هذان العالمان في الكوفيين وما قاله أولئك المحدثون، فرأيهم واحد، وعلتهم في ارتفاع شأن الكوفيين واحدة، والكوفيون لا يستحقون عند هؤلاء الذكر ولا أن يبقى لهم في الناس أثر.

ولا يُعَيَّر شيئاً من هذه التهمة، وأقصد تهمة أنّ جديد الكوفيين اقتضته السياسة، ما حاول بعض الباحثين تفسير الأمر به قائلاً: " يظهر لي أنّ الكوفيين لقربهم من الخلفاء، ولاشتغالهم بمهنة تأديب أولاد الخلفاء والأمراء؛ كانوا يتجهون في اللغة والعلم جهة الإيضاح والتبسيط أكثر مما فعل البصريون"<sup>(٣)</sup>، فقد بقيت تهمة، بل زادت قوتها؛ إذ صار الكوفي يتخفف من العلم بلا علم، ويتنازل فيه بلا حجة، فكان الذي قصد الاعتذار زاد عليهم الشنار!

(١) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ت: محمد زينهم محمد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٣ هـ، ٩٨ و ٩٩.

(٢) السابق، ١٢٠.

(٣) ضحى الإسلام، ٢: ٢٣٨ وأبو علي الفارسي، ٤٤١ فيه هذا المعنى، و يبدو أن عبد الفتاح إسماعيل شلبي استفاده من أحمد أمين، وتقدمت الإشارة إليه قبل أيضاً.

## مخالفة المنهج العلمي في الدراسة اللغوية:

لم يكن النقد الموجه للكوفيين مقتصرًا على لَمَز مذهبهم بالسياسة ونصرتها، ولو كان الحال هكذا؛ لكننا عددناه من الأحاديث التي تدعو إليها المنافسة، وتضطر المصالحُ إليها الناس، ولكننا وجدنا الباحثين يتخذون الحرص على العلم وحمايته من الزيف مدخلًا آخر إلى نقد الكوفيين ونحوهم، ودونكم بعض ما كان من الباحثين في هذه المسألة.

ذكرتُ قبلُ أن الرافعي وجّه نقدين للكوفيين ونحوهم، تقدّم قول البحث في أولهما وبقي الثاني، وهو الذي وعدت به، وقد حان وقت الوفاء به، وأول شيء أرى الإيماءة إليه، هو أن الرافعي بدا لي مضطرب القول متردد الرأي، وهذا من مثله مستغرب، فمرة يذهب إلى تجريد الكوفيين من كل شيء، فيقول فيهم: " أجمعوا أنه لا مُعول في روايتها (اللغة) على أهل الكوفة"<sup>(١)</sup>، وهو بهذا يجتث سببًا رئيسًا من أسباب جديدهم، فمتى حُطمت أسسهم في الرواية، وأثيرت حولها الريب، فلم يبقَ لهم شيء، يبنون عليه جديدهم، ويستندون إليه في طريفهم ومستحدثهم!

ومرة يعزو كلّ فساد، أصاب العلم وأهله، إلى الكوفيين قائلًا عن حال الناس حين غلبوا على بغداد: " ورغب الناس من يومئذ في الروايات الشاذة، وتفأخروا بالنوادير، وتباهوا بالترخيصات، وتركوا الأصول، واعتمدوا الفروع"<sup>(٢)</sup>، وما دامت هذه هي نظرة الرافعي لهم، فجديدهم في هذه الأمور التي عابها وانتقص من قدرها، ومن كان هذا مستحدثه فقد خاب عندهم وخسر، ولم يكن له عندهم شرف تجديد ولا

(١) تاريخ آداب العرب، ١ / ٣٤٩.

(٢) السابق، ١ / ٣٥٤.

تطوير، وكيف يكون هذا لهم، أو شيء منه، وقد أخلّوا بمبادئ ما ينتسبون إليه، ويدعون معرفته؟

وهذا الذي قاله الرافعي هنا هو قول أبي الطيب بنصه تقريباً، وإن كان لم ينقله عنه، ولم يُشر إليه فيه.

ومع ذهاب الرافعي إلى هذا الرأي، وتكريره له، إلا أنه جاء بما بدا للباحث مخالفاً له، فقال عن الجدل الذي دار بين البصريين والكوفيين: " على أن العلم منذ وُجد إنما تخلص حقائقه بالجدال، فرحم الله الغالب والمغلوب"، وهذه القولة عندي اعتراف بحق الكوفيين في الاختلاف، واعتراف بأهم أسسهم في خلافهم، وهو ما اختلفوا به من السماع والرواية، وهذا من الرافعي في رأيه يُخالف ما قرره قبل فيهم! إذ كيف يقبل خلافهم للبصريين، وهو قد ألغى أهم سبب كان خلافهم به، وهي الرواية التي وصفها بالشذوذ والندور، وجعلها من وراء فساد العلم واختلاطه قائلاً وتباهوا بالترخيصات، وتركوا الأصل، واعتمدوا الفروع؟

ومما ينبغي التنبيه إليه هنا؛ أن كثيراً من الباحثين في المسائل الشائكة، كهذه، يأتون بما يتوافق مع وجهات النظر المطروحة كلها تقريباً، مرة يوافقون هذه، وتارة يقتربون من تلك، وسيمر بنا في هذا البحث غير الرافعي، ولعلّ تفسير ذلك راجع إلى أن هؤلاء الباحثين لم يكتبوا مؤلفاتهم مرة واحدة، أو أن هذا من الضعف الإنساني الذي لا يخلو منه أحد.

ثم ثنى بامر آخر، يُضاد ما ساقه عنهم، وهو اختلاط المذاهب قائلاً: " وليس عالمٌ إلا وقد أخذ بمذاهب هؤلاء أو أولئك أو خلط بين المذهبيين"<sup>(١)</sup>؛ حيث تلقى العلماء عن الطائفتين، ولم يُفرّقوا بين هؤلاء وأولئك، وهذا معناه عندي: أن ما تقدّم

(١) تاريخ آداب العرب، ١ / ٣٥٥.

آنفاً نقله عن الرافعي في الكوفيين لم ينظر إليه العلماء نظرة جدّ، أو أنهم فسدوا كلهم! ولم يعد منهم مَنْ يُحقّق شروط الرافعي في الرواية، فرضوا بالترخيصات، وتفأخروا بالنوادر، والأهم في هذا كلّهُ؛ أنّ هؤلاء العلماء لم يقفوا مع الرافعي في موقفه من الكوفيين، وشاهدنا أخذهم عنهم، فكان حريّاً به، وبمن وافقه من المحدثين، أن يتوقف قليلاً قبل أن ينسب إليهم ما عابه على الكوفيين؛ لأنه حينئذ جعل كثيراً من العلماء اتّفقوا على الفساد والاضطراب، وهو أمر يبعد وقوعه، ويصعب قبوله، ولا يجمل بالمرء نسبته إليهم!

ولم يقف هذا الرأي عند الرافعي وحده، بل وجد الباحث له آثاراً عند غيره، ولعل أول باحث حديث عرض هذا الرأي بعد الرافعي عن النحو الكوفي، وآمن به في النظر إليه، هو الشيخ محمد الطنطاوي، ويبدو لي أن كثيراً ممن جاء بعده انتفع بما عنده<sup>(١)</sup>، وكان مما ابتدأ به في حديثه عن (المذهب الكوفي) قوله: " فاستمعوا من الأعراب الثاوين بالكوفة، وقد كانوا أقل عدداً، وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة، وإن كان منهم لفيف من بني أسد وغيرهم إلا أنّ أغلبهم اليمانون، وأهل اليمن في عين أهل التمهيص ممن لا يُستند إليهم"<sup>(٢)</sup>، واختتمه قائلاً عنه: " والكوفي قد تحلّل

(١) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، ط الثانية، ١٣٩٨هـ، مثلاً يقول قريباً من قول الطنطاوي الذي سيرد في المتن إن شاء الله: " ولغة أعرابها ليست لها سلامة أعراب البصرة، فأكثرهم يمنٌ وبها قليل من قبائل أخرى، واليمن . كما رأيت في الكلام على الاحتجاج . لا يُحتجّ بلغتها لتغيرها بالاختلاط بالفرس والأحباش"، والقصد ليس الجزم بالإفادة، بل الهدف السعي قدر الإمكان إلى معرفة السابق في القول والآخذ به؛ لأنّ للأول حقّ البدء في القول والشروع فيه، ومن كان كذلك كان أولى بالتقدمة من غيره.

(٢) الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المنار، ١٤١٢هـ، ٨١، ٨٢، وإنما جعلته أول من عرض لهذه المسألة أنّي وجدته ختم كتابه بتاريخ نهايته منه فقال: " وكان

من القيود، التي تقيّد بها البصري، واحتفى بكل مسموع له على كثرة روايته للشعر عنه، وكلفه بالشاذ منه، ورواج المنحول عنده، واكتفائه بالشاهد الواحد أيًا كان شأنه... أدركت سعة الفجوة بين الفريقين في مسلكيهما<sup>(١)</sup>.

وجملة ما يؤخذ من كلام الشيخ، ويُستفاد منه؛ أنّ الجديد الكوفي في غالبه مشكوكٌ فيه، مُرتاب منه؛ لما اتّسم به الكوفي من توسع في الرواية، وتساهل فيها، وتسمّح في القياس: " وأول مَنْ سَنَّ لَهُمْ طَرِيقَةَ التَّسَامُحِ إِلَى أْبَعْدِ حَدِّ شَيْخُهُم الكَسَائِي" <sup>(٢)</sup>، ولا بدّ من وقوف الباحثين على قوله: " إلى أْبَعْدِ حَدِّ"، ففيه معنى جليّ، وموقف مُبين؛ وهو أنّ الكوفيين لا يوثق بهم، ولا يُعتمد على ما عندهم، والوجه الآخر لهذا هو أنّ جديدهم في إفساد النحو والجناية عليه.

وقريبٌ من هذا الذي قاله الشيخ وُجد قبله بما يقرب من ألف سنة هجرية، قاله ابن دُرستويه عبد الله بن جعفر في كتابه (تصحيح الفصيح وشرحه)، وإن كان أشدّ على الكوفيين، وأوقع بهم: " واخترعوا مثلاً ليس له نظير في العربية كلها، وإنما هو شيء طرأ عن الكوفيين، وذكره ابن كيسان، إمّا عن الفراء وأصحابه، أو عن ابن نجدة... ولولا أنّ هذا شيء مُسَطَّر في الكتب، مدون عندهم، لكان حكمه أن يُهزأ من قائله، ولا يُحكى ولا يُحتج به" <sup>(٣)</sup>.



إتمام هذا الكتاب في مساء يوم الخميس الموافق ١٠ رمضان سنة ١٤٥٧هـ، وأتي حين استعرضتُ مصادره، ومراجع كتابه لم أجد مُحدثًا قبله فيها.

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ٩٤ .

(٢) السابق، ٨٦ .

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه، ت: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٤١هـ، ٢٠٦ .

والغريب عندي أن يصدر مثلُ هذا القول، البالغ أوجًا بعيدًا في الاستنقاص، عن نحوي كان من أهل حقبة الجمع بين المذهبين، والالتقاء بين أهل المدينتين.

وهذا الذي قاله ابن درستويه تقدّمه إليه أبو حاتم السجستاني، شيخ المبرد والمبرد شيخ ابن درستويه، ونقله عنه أبو الطيب اللغوي قائلًا: "أخبرنا جعفر بن محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن حميد قال: قال أبو حاتم: فإذا فسّرتُ حروف القرآن المختلف فيها، أو حكيت عن العرب شيئًا، فإنما أحكيه عن الثقات عنهم، مثل: أبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيدة، ويونس، وثقات فصحاء الأعراب، وحملة العلم، ولا ألتفتُ إلى رواية الكسائي، والأحمر، والأموي، والفراء، ونحوهم، وأعوذ بالله من شرهم" (١).

وقريبٌ من قول الطنطاوي قول سعيد الأفغاني، وإن بدا لي أعنف على الكوفيين منه وأشد، في الكوفيين: "كان من الطبيعي إذاً أن يطرح الثقات روايات أهل الكوفة، وقد ملأها حماد وخلف وغيرهما بالمصنوع، وصار ذلك مما يميّز مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة" (٢)، وهو لم يكتف باطّراح الثقات روايتهم، بل جعل قياسهم بسماعهم ملحقًا، فقال: "أميل إذاً إلى أنّ المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح، ولا مذهب قياس منظم" (٣)، فأجهز على النحو الكوفي وصيّره خارج قوانين الدرس اللغوي، وبذكرة ينتهي الحديث عن رأي المذهب الكوفي ضربًا من الفساد اللغوي، وشكلاً من أشكال الخروج عن المعهود العلمي.

(١) مراتب النحويين، ١١٩ وشبيهه بهذا قول أبي حاتم: "وأما "أمام" فزعم من لا أثق بحكايته أنهم يوثقونه" في (المذكر والمؤنث) ت: حاتم الضامن، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٤١٨ هـ، ٢١١؛ إذ ذهب محققه أنه يقصده، ويريده بقوله هذا.

(٢) من تاريخ النحو، ٦٨.

(٣) السابق، ٧٤، ٧٥.

ولم يقف الأمر بالأستاذ سعيد عند هذا الحد في عيب نحاة الكوفة، وتقليل شأنهم في ما يَسْتَقْلُونَ به، بل ذهب يُورد مقالة للخطيب البغدادي حول روايتهم الحديث؛ حتى تكون عوناً له في تزييف استقلالهم في الرواية والطعن عليهم فيها، وهي قوله: " ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الدَعْل قليلة السلامة من العلل"<sup>(١)</sup>.

ولست مع الأفغاني في اختياره هذا، وهو الخلط بين رواة اللغة والحديث، ومحاولة تعميم قول المحدثين في نقلة الحديث على نقلة اللغة؛ لأنّ نقل الحديث يُحترز فيه ما لا يحترز في نقل اللغة، ولأنّ الحديث في اللغة عن رواة مخصوصين، هم الكسائي والفراء وثلعب، وهم ممن وثقوا في رواية الحديث! فقد قال الذهبي عن الكسائي: " شيخ القراء والنحاة" وقال عن الفراء: " وكان ثقة" وقال عن ثلعب: " شيخ

(١) من تاريخ النحو، ٦٩ وقد نقلها عن جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، دون ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ٨١ (أثبت البلاد في الحديث الصحيح في عهد السلف)، وأولها: " أصح طرق السنن، ما يرويه أهل الحرمين؛ مكة والمدينة، فإن التدليس عنهم قليل..."، وذكرها الخطيب بغير هذا اللفظ في (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) ت: محمود الطحان، دون ط، الرياض، دار المعارف، ١٤٠٣هـ، ٢ / ٢٨٧، ولفظها فيه مفرق في روايات مختلفة، ومنها: " أنا أبو طالب الدسكري أنا أبو بكر بن المقرئ نا محمد بن علي ابن حيدرة إمام جامع البصرة نا حسان بن الحسن قال: سمعت أبا داود يقول: " كأنّ هذا الشأن لم يُغنّ به إلا أهل البصرة في الحديث، والكوفيون كالبصريين في الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الدغل قليلة السلامة من العلل"، هي هكذا، ولعلها في كتاب آخر كما أوردتها القاسمي ونقلها عنه الأفغاني.

العربية ببغداد، وإمام الكوفيين في النحو<sup>(١)</sup>، فلم يكن من العدل أن ينقل الأفغاني مقالة عامة، ويسعى من ورائها إلى وسمهم بما لم يكن فيهم، وهم ممن يُستثنى من هذا الحكم عند مُطلقه أولاً!

وممن يُلحق بهذين الباحثين شوقي ضيف وخديجة الحديثي في كتابيهما عن المدارس النحوية، فظاهر تسمية الكتابين أنّ صاحبيهما يُقرآن بمدرسة كوفية مستقلة، لها نهج جديد، وطريقة سديدة، ولا غرابة منهما بعد ذلك حين ينتقدان هذا المسلك مما جدّ أو ذاك الرأي؛ ما دام يؤمنان بأنها مدرسة جليّة، يستحق القائمين عليها التقدير والثناء، ولكنهما وضعا في عنوان الكتاب قضية، ونقضاها في متنه، فذهبا إلى أن الكوفة وأصحابها من النحويين ما كانوا سوى انحراف عن الطريق المستقيم الذي خطّه البصريون، وساروا عليه، وسأوضح ذلك من خلال نقطتين، الأولى: رمي الكوفيين بعدم فهم منهج البحث اللغوي السديد، والثانية: رميهم بأنّ الغرض من مخالفتهم للبصريين مجرد المخالفة، فليس هناك مقتضى علمي يدعو الكوفيين إلى بناء مدرسة جديدة، تقف حذاء مدرسة أشياخهم البصريين، وما قاله الباحثان في هاتين المسألتين هو ما قاله من تقدّمهما في النحو الكوفي وأهله، وأنهما لم يكونا سوى إفساد للنهج العلمي في دراسة العربية.

وقد نبّه محمد خير الحلواني، فانتبه إلى كثرة هذا الفريق من المعاصرين، فقال فيهم: "والباحثون الذين يقولون بهذا المذهب كثيرون، وهو مذهب لا يسلم من

(١) يُنظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ت: مصطفى عبد القادر، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ، قوله في الكسائي ١٠٨ / ٥ وفي الفراء ٤٣٨ / ٥ وفي ثعلب ٧ / ٤٠٩ ونقل عن الخطيب البغدادي قوله فيه: "وكان ثقة حجة ديناً صالحاً مشهوراً بالحفظ".

النقد" (١)، ولكنه عندي بالغ كثيرًا حين جعل ذلك من آثار كتاب الإنصاف " وربما كان الإنصاف مسؤولاً عن كثير من معالم هذه الصورة؛ فقد ضلل الباحثين في الماضي، وضلل بعضهم في الحاضر" (٢).

### المطلب الثاني: الكوفيون لم يفهموا النهج العلمي في بناء قواعد العربية:

قد يبدو هذا العنوان غريباً مريباً، ولكنه قول شوقي ضيف بنصّه؛ إذ يرى أن الكوفيين لم يستوعبوا جيداً المنهج الذي اتّخذه أساتذتهم البصريون في استخلاص القواعد واستنباط القوانين، وقادهم ذلك إلى مخالفته والخروج عنه، فكأنهم لو فطنوا لهذا المنهج، وعرفوه، واستوعبوا ما فيه؛ ما كانوا خالفوه وخرجوا عليه، يقول شوقي في هذا: " وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي موقفاً يدلّ على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطّراد؛ إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب" (٣).

(١) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دون ط، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧١ م، ٣١٤ وفي ٣١٣ قال عن هؤلاء الكثير: " المعاصرون لا يحملون في أنفسهم عصبية... غير أنّ فريقاً منهم لم يُتَح له أن يرجع إلى كتب نحاة الكوفة؛ فاعتمد النقول السابقة، وأطلق أحكاماً إطلاقاً عاماً" وضرب بأحمد أمين وسعيد الأفغاني والطنطاوي لهؤلاء مثلاً.

(٢) السابق: ٣١٦ ومما يُشار إليه هنا أنه قال أول نصه: "ربما" ثم قال: " فقد ضلل... وضلل" وبين العبارتين اختلاف غير يسير، فمن نُسب إليه إضلال أحد لا يُقال عنه: ربما.

(٣) المدارس النحوية لأحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف، ط السابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٦١ ولعل من المستحسن أيضاً إيراد قوله هذا فيهم: " وفي هذا ونحوه ما يرد أقوى رد على من يزعمون أنّ الكوفيين كانوا أكثر بصراً بروح اللغة وأدقّ حساً، وأنهم لم يخضعوا مثل البصريين للمنطق والفلسفة" ١٦٤، ولعله فيه يرد على مهدي المخزومي.

قول شوقي ضيف، وإن بدا جديدًا لم يقل به أحد قبله، إلا أنه هو ما تقود إليه أقوال القدامى، الذين عابوا الكوفيين بالرواية عن غير الفصحاء؛ إذ لا معنى لهذه الرواية إلا أحد أمرين؛ الأول: أن الكوفيين لم يفهموا النهج الصالح لدرس اللغة، والثاني: أنهم رأوا أنه نهج غير سديد، وأن من خدمة اللغة أن يُجرى عليه بعض التعديل، وما من شك عندي أن الميل للأول سيكون أقرب؛ إذ اتّهامهم بقلة المعرفة والجهل بالأسس الصالحة أهون على الباحثين من اتّهام أئمة البصرة وعلماها بالضعف والنقص.

ولا تبعد خديجة الحديثي كثيرًا عن شوقي ضيف في هذه المسألة، وإن لم تكن صريحة فيها مثله؛ إذ اتّخذت طريق الثناء والإطراء للبصريين، وهم يستحقون ذلك وأكثر، أثناء حديثها عن نهج الكوفيين، وفي هذا ما فيه من دلالة على موقفها من الكوفية، ففي ثنائها مقارنة ظاهرة بين المذهبين، وإن لم تُصرح بها، فهي تقول في حديثها عن (تطور الدراسات النحوية في الكوفة): " أما التطور الثاني فقد بدا في موقفهم من القياس؛ حيث أدى بهم هذا المسموع \_ تقصد: التوسع في السماع \_ إلى تغيير كثير من الأقيسة! التي وضعها البصريون، وعدّوها مقدسة، لا تُنقض ولا تُغيّر ولا تُخالف" ثم تأتي بقولها، الذي رأيته به أن تكون قريبة من شوقي ضيف في مذهبه من الكوفيين، فنقول عن البصريين: " ولما لم تكن أقيستهم وأصولهم قد وُضعت إلا بعد تفكير وموازنة وتدبير، ولم تُوضع ارتجالاً واعتباطاً! لم يُجيزوا تغييرها والاستدراك عليها بما يجد من صور قليلة واردة عن الفصحاء أو كثيرة مأخوذة عن غيرهم"<sup>(١)</sup>.

(١) المدارس النحوية، ١٦٥.

والذي أرى الوقوف عليه هنا ثلاثة أمور، حتى أحتج لرأيي في تصنيف موقف الباحثة، أولها: أن خديجة قالت: " تغيير كثير من الأقيسة"، ولست بصدد تصحيح هذه الفكرة عن الكوفيين أو ردها، وإنما رأيتُ في قولها هذا لمزاً للكوفيين ومنهجهم؛ خاصة، وهذا الأمر الثاني، أنها وصفتُ بعدُ أقيسة البصريين وأصولهم بأنها لم تُوضع إلا بعد تفكير وتدبر، فلم يكن وضعها اعتباراً ولا ارتجالاً، وليس لمن يُغيّر كثيراً من أقيسة البصريين، التي تعبوا في إعدادها والتفكير فيها، إلا أن يستحق بفعله هذا ما قاله شوقي ضيف: لم يفهم النهج الصحيح في درس اللغة.

وثالث الأمور في الدلالة على أن الحديثي تميل إلى مثل رأي شوقي أنها قالت بعد ذلك عن نهج الكوفيين والكسائي: " فأخذوا عن أعراب بغداد والكوفة وشعرائهما، ولم يُحددوا ولا سيما الكسائي نوع المسموع من حيث فصاحة المتكلم به، وكونه من قبائل معينة، ولا كيفية هذا السماع من حيث القائل والناقل لهذا المسموع"<sup>(١)</sup>.

وما دمنا جميعاً نؤمن بضرورة هذه القيود، ونتفق مع البصريين عليها، وأقصد: فصاحة المتكلم، وكونه من محيط فصيح (قبيلة)؛ لنلا يختلط بفاسدي اللغة، والثقة بالناقل للمسموع، ونرى الكوفيين قد تجاوزوا فيها، خاصة كما تقول الحديثي، فليس أمامنا إلا أن نُردد مع الأستاذ شوقي ضيف قوله في الكوفيين، وهكذا يتضح لي أن خديجة الحديثي لم تبعد في موقفها من الكوفيين عن رأي شوقي الذي تأثرت به كثيراً في كتابه ذلك.

(١) المدارس النحوية، ١٨٠، ويؤيد قولِي في موقفها قولها أيضاً في ١٦٣ عن رأس المدرسة الكسائي: " واستقر في بغداد يُوسع سماعه عمّن يردُ إلى مجالس الخلفاء من الشعراء والخطباء والأدباء والأعراب! ويسمع عمّن يُجاور بغداد من القبائل التي سكنت الحواضر، وفسدت ألسنتها بهذه المجاورة أم لم تفسد! لم يُفرّق الكسائي بين الفصيح وغيره، وهذا يعني أنه يجهل هذه القضية: قضية الفصاحة وعدمها، ومتى كان عالم النحو هكذا فما المرجو منه؟!

## قصد المخالفة علة الكوفيين وراء جهودهم!

لم يقف الأمر بشوقي على وسم الكوفيين بعدم الفهم وقلة الدراية، بل ذهب يُفسّر ما جاءوا به بطريقة تبدو لي أضّر للكوفيين من وصفهم بالجهل وعدم الفهم، وهي طريقة تناقض قوله السابق فيهم تمامًا، ولست أرى مجالاً للجمع بين قوله إلا التناقض والاضطراب في القول؛ إذ لا مجال للجمع بين قوله عن مصطلحاتهم: " والحقّ أنها مصطلحات أُريد بها، أو على الأقلّ بأكثرها! إلى مجرد الخلاف على مدرسة البصرة"<sup>(١)</sup>، وقوله بأنهم كانوا ناقصي فهم في نظرهم للبناء البصري؛ لأنّ القول الثاني عند الأول حسنٌ ظن بهم، وأقصد: أن القول بأنهم لم يفهموا أخفّ عليهم، وعلى مذهبيهم، من القول بأنهم كانوا يقصدون إلى المخالفة، ويحاولونها جاهدين.

ومرة ثانية يُعيد شوقي هذه القناعة في الكوفيين، ويُرِيدها في موضع آخر ثباتًا، فيقول عن تأويلاتهم: " ونضرب بعض الأمثلة التي تُصوّر مدى بُعد الكوفيين في التأويل والتقدير؛ شغفًا بالخلاف على المدرسة البصرية"<sup>(٢)</sup>، وهو على هذا يُفسّر بعدهم في التأويلات، وخروجهم فيها عن الحدّ المقبول، بشغفهم بمخالفة البصريين، ولم يقف به القول على مخالفتهم حتى زاد عليها الشغف بها والحرص عليها، وما بعدَ هذا

(١) المدارس النحوية، ١٦٨، ومما يُفيد المطلع على هذا البحث أن يقف على رأي شوقي ضيف في (العوامل والمعمولات) عند الكوفيين، وهو موقف لا يختلف كثيرًا عما نُوقش في المتن؛ إذ يقول عنهم فيهما: " وعلى نحو ما حاولوا الخلاف على المدرسة البصرية في بعض مصطلحاتها النحوية؛ حاولوا الخلاف عليها في جوانب من العوامل والمعمولات"، ولست أستبعد أيضًا أن يفهم من قوله هذا؛ أنهم أرادوا المخالفة للمخالفة أيضًا، كما هو رأيه -رحمه الله- في مصطلحاتهم، ولو أنّ باحثًا فهم من قوله هذا ما استغرب منه.

(٢) المدارس النحوية، ١٧٠.

شيء يُظهر لنا موقفه منهم، وأنه يراهم مدرسة لفظاً لا حقيقة، وفي هذا يقول: " وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يُحاولون النفوذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات، كما كانوا يُحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التي يُخالفون بها ما اصطلح عليها البصريون؛ حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة!" إنهم عنده يُحاولون النفوذ إلى ما يُخالفون به البصريين حتى يمتاز به نحوهم<sup>(١)</sup>.

ومما استغربته ورأيت فيه تناقضاً أن يقول شوقي عن الكوفيين، وقد قال ما قال فيهم قبل: " وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو... غير أنها استطاعت أن تشق لنفسها مذهباً نحوياً جديداً، له طابعه، وله أسسه ومبادئه"<sup>(٢)</sup>، فما دامت هذه حال المدرسة الكوفية " لا تباين المدرسة البصرية في الأركان" فما الذي دعاه للقول: إنها كانت شغوفاً بمخالفة البصريين؟ ألم يشفع لهم عنده موافقتهم للبصريين في الأركان العامة؟ ثم ما دامت هذه المدرسة استطاعت " أن تشق لنفسها مذهباً نحوياً جديداً، له طابعه.. فكيف يقول عنها: " إنها شغوف بخلاف البصريين من أجل خلافهم"؟ أيستحق مَنْ يجعل الخلاف غايته أن يُنسب إليه مذهب جديد؟! الذي يبدو لي أن شوقياً -رحمه الله- كان مضطرباً في موقفه من الكوفيين، ولعل ما قدمته من قوله ورأيه ما يُؤيد قولي فيه.

وقول شوقي، وإن كان عند حديثه عن المصطلحات والتأويلات، إلا أنه ممتد إلى غيرها من باب أولى؛ لأن الكوفي ما دام يروم المخالفة لنفسها من وراء مصطلحاته، أو أكثرها، فهو إليها في سماعه وقياسه أولى، هذا ما يدعوني إليه نظري، مُتخذاً فكرة

(١) المدارس النحوية ، ١٧١.

(٢) السابق ، ١٥٨.

الأولية هذه، ولكنني مع هذا أرى أنّ وصف شوقي للكوفيين بالجهل وعدم الفهم أهون عليهم وأقلّ زراية بهم من قوله: إنهم قصدوا بما جاءوا به الخلاف فحسب<sup>(١)</sup>.

ومما يلزم ذكره هنا، وفيه بيان اضطراب شوقي ضيف في حديثه حول مدرسة الكوفة، قوله عن الكوفيين: " ولعل من الطريف أن نعرف أن الفراء كان يتابع سيبويه في رأيه، بينما كان يتابع المبرد البصري الكسائي في ما ارتآه من عملها، وفي ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية وأتمتهما لم يكن يُراد به إلى المناقضة"<sup>(٢)</sup>.

ولم تكن خديجة الحديثي بعيدة عن رأيه هذا، وإن كانت في موطن من مواطن كتابها لم ترتضِ قوله، ولم تبدُ مناصرة له فيه، وأول أدلتي على ذلك، ولعلها تكون مقبولة في تأييد رأيي، أنّ خديجة الحديثي عرضت هذه الفكرة عند بعض الباحثين في الكوفيين، ولم تبدِ حيالها موقفاً، قالت في لجوء الكوفيين للأخذ بالقراءات الشاذة: " مما عدّه بعض الباحثين تطوراً، جاء به الكوفيون لأجل مخالفة البصريين فحسب! وليس وراءه دافع آخر؛ ليباهوا بهذه المخالفة، ويثبتوا للنحو الكوفي آراء كثيرة ومنهجاً جديداً ونحواً متطوراً عن نحو البصريين، الموضوع على القواعد الدقيقة

(١) ومن تمام الحديث عنه إيراد قوله قبل فهم ١٥٨: " وإذا أخذنا نحقق هذه القواعد والأركان وجدنا ثلاثة طوابع كبيرة تشيع فيها، هي: طابع الاتساع في الرواية، بحيث تُفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة، وطابع الاتساع في القياس بحيث يُقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته وشذوذه! ثم طابع المخالفة في بعض المصطلحات النحوية، وما يتصل بها من العوامل"، كيف يُجمع بين قوله هذا عنهم وقوله في الصحيفة نفسها: إن مدرستهم لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة؟

(٢) المدارس النحوية، ١٧٨.

المحكمة التي لا يُفسدها شذوذ<sup>(١)</sup>، وسكوت الباحث محمول على القبول خاصة إذا كان مجمل كلامه قائمًا على النقد والعيب، وتقدّم شيء منه.

وثاني أدلتي: قولها في قضية المصطلحات الكوفية مباشرة بعد حديثها السابق: " وربما كانت هذه المخالفة في التسميات للتوضيح والتسهيل، وربما كانت لمجرد المخالفة، ولإثبات وجود بارز للنحو الكوفي"<sup>(٢)</sup>، فقد جعلت قصد المخالفة هو الثاني في تفسير ظاهرة سكّ المصطلحات الجديدة، ولكن التفسيرين كليهما مسوقان بكلمة (ربّما)، فلا تفضيل لوجه على وجه فيهما، وهذا معناه عندي أن التفسير بالمخالفة رأي تميل إليه بمثل ميلها لصاحبه.

ومن العدل أن أسوق قولها الذي يبدو منه خلاف ذلك، وقد ذكرته في معرض حديثها عن اعتداد الكسائي "بظاهر الآيات القرآنية والقياس على ما ورد من ظواهر إعرابية فيها وفي بعض القراءات"<sup>(٣)</sup>، فقالت فيه: " ولم يكن مخالفو البصريين من الكوفيين يريدون المخالفة لمجرد المخالفة؛ كما ذهب إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف"<sup>(٤)</sup>.

(١) المدارس النحوية، ١٦٧.

(٢) السابق، ١٦٧.

(٣) المدارس النحوية، ١٨٨.

(٤) السابق، ١٩٠ وهذه الفكرة نفسها مأخوذة من شوقي؛ فهي تردّ على شوقي بقوله، وذلك أنه قال ١٧٨ بعد ذكره لقراءة سعيد بن جبير: " ولعل من الطريف أن نعرف أن الفراء كان يُتابع سيبويه في رأيه، بينما كان يتابع المبرد البصري الكسائي في ما ارتآه من عملها، وفي ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية وأتمتهما لم يكن يُراد به إلى المناقضة"، وهذا على كل حال يُؤكّد ما سبق الحديث عنه من اضطراب شوقي ضيف -رحمه الله- في حديثه.

والخلاصة المأخوذة من الذاهبين إلى هذا القول أنّ الكوفيين يُشكلون أمة نحوية مختلفة من حيث الأصول<sup>(١)</sup>، فمخالفتهم للبصريين لم تكن في الفروع والمسائل، ولهذا ذهب هؤلاء الباحثون إلى أن الكوفيين مدرسة مستقلة، وعلى هذا القول اجتمعت طائفتان، هؤلاء الذين يعيرون الكوفيين، ويرونهم مستقلين في مدرسة شعارها الفساد والاضطراب والفوضى أو عدم الفهم، كما هو رأي شوقي وميل خديجة الحديثي! ويجعلونهم مخالفين لما كان يُتوقع منهم أن يأخذوا به، وأولئك الذين سيأتي القول فيهم بعد، وهم الذين عدّوهم مدرسة مجتهدة جديدة، أكلمت من حيث الأصول ما سها عنه البناء الأولون للدرس النحوي، وهؤلاء بطائفتهم وأولئك الذين لم يروا رأيهم في الكوفيين، فلم يعيبيهم ولم ينسبوا إليهم الاستقلال، هم محلّ درس البحث وتفتيشه، وقد حان تناول هذه الطائفة الواقعة وسطاً حتى تفصل بين آراء الفريقين في البحث؛ كما هي حالها في الرأي.

### المطلب الثالث: النحو الكوفي جديد في منظومة الدرس اللغوي المستقرة:

وفي الباحثين المحدثين جماعة ثانية، رأت أنّ ما جاء به الكوفيون إكمال لما كان، وليس إحداث بناء جديد، لم يكن للدرس النحوي به عهد، فجهودهم فيها تجديد واجتهاد وتطور، ولكنه وفق ما كان وبناء عليه، وهم في ذلك كغيرهم يُصيبون ويخطئون، ولعلّ أول من التفت إلى هذه النظرة هو المستشرق بروكلمان الذي عرض

(١) هذه مسألة اضطربت فيها الأقوال، فخديجة الحديثي مثلاً تقول عن مؤسس المدرسة الكسائي (١٩٦: "من هذه الآراء ومن غيرها ... تبين لنا أن الكسائي قد خالف البصريين في كثير من الأصول! واختلفت تبعاً لهذا آراؤه عن آرائهم، وغير في منهج دراسته للنحو"، وشوقي يقول وتقدم نقله في المتن ١٥٨: "وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تُباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو" أوردت هذين هنا حتى تُعرف حجتني في إيراد أنه خلاف في الأصول.

لها في لمحة خاطفة قائلاً عن المدارس الثلاث: " وسنحتفظ نحن أيضاً بهذا التقسيم، على الرغم مما يبدو من أنّ الخلاف المزعوم بين مناهج تلك المذاهب لم ينشأ إلا على أساس المنافسة بين المبرد وثلعب"<sup>(١)</sup>.

وبعده، وهو أعمق درساً وأبعدُ غوراً منه وأكثر في الباحثين أثرًا، المستشرق الألماني فايل، الذي قدّم دراسة، وإن اختلف معها بعض المحدثين، رصينة عن (الإنصاف في مسائل الخلاف)، ورد فيها ما يجعلني أضعه في هذه الطائفة، التي ذهبت إلى أنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يكن خلافاً جذرياً، يقضي أن يكون لكلّ منهما منهج مستقل في بناء القواعد وتأسيسها.

يبتدأ فايل كتابه قائلاً عمّا جرى بين النحويين، ونُقِل عنهم: " وحده لم يكن كافياً لتأسيس نظامين نحويين مختلفين"<sup>(٢)</sup>، ويزيد هذه الفكرة وضوحاً، ويكشف عنها بجلاء مرة ثانية قائلاً: " ولكن من ناحية أخرى لا تجوز المبالغة في الحديث عن الفارق الذي يفصل بينهما، فإنهما يفترقان فقط في تفسير وتعليل ظواهر وصيغ منفردة، بينما يتفقان حول الحقائق واللغة الدارجة المستخدمة في الحياة اليومية بشكل يكاد يكون متطابقاً"<sup>(٣)</sup>، ويحسم موقفه فيها مرة ثالثة في قوله: " والأمر يتعلّق إذن باتجاه

(١) تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، ط الخامسة، دار المعارف، مصر، ٢ / ١٢٥.

(٢) مدخل إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ترجمة: بشير عبد الغني بركات، ط الأولى، دار المقتبس، سوريا: ٢٦ وقبله قوله: " صحيح أنه يقال أحياناً: إن الكوفيين كانوا أكثر تساهلاً في قبول الشواهد والتعابير اللغوية وفي أخذ اللهجات والأشعار بعين الاعتبار، وإن البصريين كانوا أكثر تشدداً في ذلك؛ لكن هذا وحده...".

(٣) السابق: ٦٧ ويقول في سياق آخر، ولكنه يؤيد ما ذكر في المتن عنه: " فمن غير المعقول أن يكون الكوفيون قد اتخذوا الحالات الشاذة معياراً أو أنهم اعترفوا بالتعابير الشعرية والنثرية كافة على أنها قواعد ونماذج" ٦٩.

آخر في البحث العلمي، وليس بخلاف جذري يفصل بين الفريقين في منهجية تقعيد القواعد<sup>(١)</sup>.

وبعده يأتي أستاذي علي أبو المكارم في قوله: " على أننا نُسجّل - بادئ ذي بدء - أنّ تعدد مراكز البحث النحوي لا يعني بالضرورة تعدد المدارس بمعناها العلمي المنهجي، ومما يُؤيّد ذلك: أولاً ما نلحظه من أنّ انتقال المنهج النحوي من البصرة إلى الكوفة كان بوساطة شيبان بن عبد الرحمن التميمي ثم بوساطة الكسائي نفسه"<sup>(٢)</sup>.

وزاد علي أبو المكارم هذه الفكرة قراراً في (تقويم الفكر النحوي) قائلاً عنها: " وانتشار هذه الأخطاء في التجمعات النحوية الجغرافية المختلفة بالإضافة إلى انتشار الأساليب المتبعة منهجياً بينها؛ يكشف عن فساد تلك الفكرة التي شغلت كثيراً من الدارسين في النحو العربي، قدامى ومحدثين، وهي وجود مدارس نحوية تتميز كل منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي"، ويواصل الأستاذ حديثه مستغرباً من شيوع هذه الفكرة ونفاذها في الباحثين قائلاً: " وحسبها أنها احتلت على مدى الأجيال مركز الحقيقة، وهي وهم، وحظيت بعناية الباحثين وهي أسطورة، فساهمت في إهدار قدرات، وضللت في فهم الحق معاً"<sup>(٣)</sup>.

(١) السابق: ٧٠.

(٢) تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، ط الأولى، القاهرة الحديثة للطباعة، ١٣٩١هـ، ١٢٦ ومما يُضاف أيضاً هنا قوله بعد ذلك في تأييد ما اختاره: " ثم ما نلحظه أيضاً من أنّ انتقال الأفكار النحوية إلى مصر والاندلس قد أسهم فيه إلى حد كبير مجموعة من تلاميذ الكسائي".

(٣) تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، دون طبعة، ودون تاريخ، ٢٤٣ و ٢٤٤، ونقلته خديجة الحديثي في المدارس النحوية، ١٩.

وحول هذه الفكرة كانت دندنة عفيف دمشقية قائلاً: " إن نظرة متفحصة على المذهب الكوفي تثبت أن مغايرته للمذهب البصري لم تكن في صميم الدرس النحوي، فنحن لا نلمس عند الكوفيين ثورة حقيقة أو محاولة ثورة"<sup>(١)</sup>.

ولعل قول أبي المكارم هذا هو الذي أوحى لإبراهيم السامرائي أن يُسمي كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع) أقول: لعل ذلك كان كذلك<sup>(٢)</sup>.

ومضى على مثل هذا إبراهيم السامرائي، وكان مما قال فيه: " ثم خلفهم (يقصد: البصريين) جماعة في الكوفة، كانت لها آراء في فروع المسائل، وليس في الأصول، وسمّوا بالكوفيين"<sup>(٣)</sup>.

(١) خطي متعثر على طريق تجديد النحو العربي، ط الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م، ١١٣.  
(٢) لست على يقين من رأيي هذا، وإنما ذهبت إليه؛ لأنني وجدت نص أبي المكارم عند خديجة الحديثي، وكتابها كانت طبعته الثانية ١٩٩٠م، والاحتمال الأقرب أن طبعته الأولى ستكون قبل هذه السنة بثلاث أو أكثر، وكتاب (المدارس النحوية أسطورة وواقع) للسامرائي طبعته الأولى كانت ١٩٨٧م، ولا يغيب عن البال أنّ خديجة ما دامت نقلت عن أبي المكارم من كتابه (تقويم التفكير النحوي) في طبعة كتابها الأولى؛ فإن كتاب أبي المكارم سيكون منتشرًا قبل هذه السنة ١٩٨٧م، في العراق، وما دامت خديجة اطلّعت عليه في العراق فإن احتمال أن يكون السامرائي كذلك قريب جدًّا؛ لأنهما، وأقصد الحديثي والسامرائي، متعاصران في بلد واحد، ومما يلزم إثباته هنا أن السامرائي في كتابه المذكور لم يُشر إلى كتاب أبي المكارم، ولم يُشر إلى كتاب خديجة الحديثي في مراجع كتابه، وهذا يُبعد قلبي فيه، ولكنه احتمال أحببت إثباته، والله أعلم به.

(٣) المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط الأولى، عمان، دار الفكر، ١٩٨٧م، ١٥٩، ومما جاء بعد ما نُقل قوله: " وقد أنكرت أن يكون مدرستان هما البصرية والكوفية، فالنحو القديم واحد" وللمزيد ينظر: ١٣٩، والنحو العربي في مواجهة العصر، ط الأولى، بيروت، دار الجيل، ١٤١٥هـ، ٤١، الذي قال فيه ردًّا على عبده الراجحي في قوله: إن الكوفة مدرسة وصفية: "

←←←

وممن جرى على طريق هذين صلاح الدين الزعبلوي، وهو إن لم يكن في أصله عالم لغة إلا أنه قدّم جهودًا مُقدّرة تجعل من حقه أن يُلتفت إلى قوله، ويُعنى به، فقد ذهب إلى أنّ الكوفيين، وإن كان لهم مذهب مستقل وأصول وعلل<sup>(١)</sup>، لم يخرجوا عن النهج النحوي الذي ارتضاه البصريون للدراسات اللغوية، ولهذا رفض دعوى تعويلهم على كل سماع قائلًا: " وليس صحيحًا أن الكوفيين عوّلوا على كل مسموع؛ كما يفهم من كتاب (الإنصاف) وصاحبه أبو البركات الأنباري بصري، وإذا بدا أن الكوفيين كذلك في شيء من المسائل التي اشتدّ الجدل فيها بينهم وبين البصريين؛ فذلك أنّ المناظرة فيها كانت منافسة، بل مغالبة بين عالمين متعصبين، لا معارضة بين مذهبين وطريقتين"<sup>(٢)</sup>.

وما يفهم من قوله يفهم من قوله غيره، وهو أنّ الخروج عن جادة المنهج اللغوي ليس هو الأصل، وإنما كان ذلك شيئًا نادرًا، قادت إليه حدّة الصراع، وربما قاد إليه أمور أخرى، من مثل أن يكون للنحوي رأي في السماع مختلف، أو يكون ذلك معدودًا في زلات التطبيق التي لا يخلو منه إنسان!

ويُدرج في قائمة هؤلاء الباحثين في رأيي كلُّ باحث يُدافع عن الكوفيين، ويرى أنّهم لم يخرجوا عن النهج اللغوي الذي سنّه أئمة البصرة؛ إذ هذا الموقف يكشف لنا وحدة المعالم الرئيسة بين المذهبين عندهم، ويوضح لنا أنّهم حين دافعوا عنهم، إنّما



هذا كلام متسرع، ذلك أن الخلاف بين البصريين والكوفيين خلاف لا يتجاوز المسائل الثانوية، وأمّا الأصول فقد تمّ فيها الاتفاق".

(١) مسالك القول في النقد اللغوي، ط الأولى، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، ١٤٠٤هـ، ٥٦ ونصه: "ولسنا نتعصب للبصريين على الكوفيين، فقد كان للكوفيين أصولهم وقياسهم وعللهم، وهم لم يقتصرُوا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال".

(٢) السابق، ٥٧.

انطلقوا من تلك المعالم التي ارتضاها الرعيل الأول في البصرة، وما داموا انطلقوا منها فهم قد جعلوا الكوفيين ممن يربعاها حق رعايتها، وممن يُوضع في هذه المجموعة أستاذي عبد الله الخثران -رحمه الله- رحمة واسعة، وبشير الزغبى، وعفيف دمشقية.

يُمثّل الخثران الباحثين الذين لم يندفعوا بقوة في الدفاع ولا هم اندفعوا في عيب الكوفيين، فكان موقفه مرة يميل إلى إثبات التهمة، ومرة ينفىها عنهم، ومثل هذه المواقف غالبًا ما تكون في بداية تدشين الآراء وبنائها، فهو يقول: "واننا لا ننكر أن البصريين أكثر حيطة في النقل عن العرب، كما بيّنا ذلك من قبل، ولكننا لسنا معهم في المبالغة برمي الكوفيين بالتساهل وعدم التثبت في النقل وقبول اللغات"<sup>(١)</sup>، ثم يقول بعد ذلك عنهم: "ومن مظاهر التوسع في القياس عند الكوفيين القياس على القليل والنادر والشاذ، وذلك ناتج من احترامهم للمسموع عن العرب؛ حيث أجازوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان استعمالًا قليلًا لا ينطبق على القواعد العامة التي توصل إليها البصريون... وقد مرّ أن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز في الضرورات، ويجعله أصلًا، ويقيس عليه"<sup>(٢)</sup>.

ويادئ الرأي أن الأستاذ قال بقول في نصه الأول وخالفه في الثاني، وبيان ذلك أنه أنكر وسمهم بالمبالغة، ثم عاد وأثبت ذلك لهم، وسعى في تعليقه بما ذكره من احترامهم لكل مسموع، ومنّ يحترم كل مسموع سيُبالغ في التوسع والقبول، ولكن هذه العلة لم تطرا حسب ما أرى للكوفيين، ولم تُدر في أذهانهم، وإنما هي من مذاهب المحدثين، ومنهم أستاذي الجليل.

(١) مراحل تطور الدرس النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٣٤١ هـ، ٢٢٢.

(٢) السابق، ٢٣٤، ٢٣٥.

ومن المدافعين عن الكوفيين أيضاً بشير الزغبى، وكلّ مدافع كما تقدم معدود في القائلين بأن الكوفيين كالبصريين، فهو يقول: " اتهام الكوفيين بأخذهم من قبائل غير فصيحة غير دقيق"<sup>(١)</sup>، ويقول: " والتهمة الموجهة إلى الكوفيين بأنهم يقيسون على الشاذ والنادر بشكل مطلق تهمة غير دقيقة"، وهذا منه إيمان بما قرره البصريون، وأخذ به، واتّخذه سبيلاً في الدفاع عن الكوفيين.

وأصحاب هذا القول وسطّ بين طائفتين<sup>(٢)</sup>، الأولى: تقدّم الحديث عنها، وذهبت إلى أن الكوفيين أسسوا نهجاً جديداً، لم يكن مرضياً عنه، أفسد النحو، وأدخل الاضطراب فيه، والثانية: يأتي القول فيها قريباً، وذهبت إلى أنهم جاءوا بمنهج جديد، ومنطق لغوي مختلف، أصلحوا به فساد الرعيل البصري في المنهج والأصول والجزئيات، ولعله يصدق على هذه الطائفة، وأقصد الثانية، أنّها وسطّ بين طرفين.

### المطلب الرابع: النحو الكوفي نهج جديد:

كلّما كثر حديث الباحثين في مسألة، وتعددت كتبهم فيها؛ صعب على المرء ضبط اتجاهاتهم وحصر آرائهم، وهذه كانت حالي مع أصحاب هذا الموقف، فطائفة ترى النحو الكوفي جديداً، وتغضّ الطرف قليلاً عن تلمذة أصحابه على البصريين، ومن هؤلاء: مهدي الخزومي، ويوهان فك، وتمام حسان، وطلال علامة، ومحمد الفتحي، وأخرى تراه جديداً لكنها تتخوّف منه، وتخاف من عاقبة الأخذ به، ومن

---

(١) أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي، رسالة ماجستير (عالمية) الأردن، جامعة آل البيت، ٢٠٠٠م، ١٩٣.

(٢) يلحق بهذه التلة من الباحثين محمد المختار ولد اتاه في كتابه (تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب) ط الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، حيث قال فيه: " إننا نجد التباين بين المدرستين أقلّ مما يتصوّره المؤرخون؛ حيث إن أكثرها يعود إلى العوامل التقديرية التي علّوا بها الإعراب"، ١٠٠.

أصحابها: طه الراوي، وأحمد مختار عمر، وثالثة تراه كذلك في أمر دون غيره، ومن الذاهبين إلى هذا السيد رزق الطويل، فهذه ثلاث من وجهات النظر، يجتمع أصحابها حسب ما ظهر لي على القول بجدة النحو الكوفي واستقلاله، وسيتناول البحث هذه الطوائف الثلاث من خلال ثلاث فقرات؛ لكل طائفة فقرة، والله تعالى المستعان.

### النحو الكوفي جديد:

أبرز القائلين بهذا والذاهبين إليه هو مهدي المخزومي، فقد حكى أولاً اتفاق المتقدمين على وجود نحو كوفي مستقل، قال: " لا أعلم أحداً من القدماء كان يشك في وجود مذهب كوفي مستقل، يضعه بإزاء المذهب البصري"<sup>(١)</sup>، وذهب باعترافهم هذا إلى منحى يبدو أنهم لم يُريدوه ولم يقصدوا إليه؛ إذ جعل كل ما اتهم به الكوفيون سبب هذا الاعتراف بمذهبهم وعدم الشك به، والأمران مختلفان، ولا يجزم باحث أن المتقدمين حين لم يشكوا في وجود المذهب الكوفي كانوا يستندون إلى تلك التهم التي وُجّهت إليهم، ويرونها السبب وراء استقلالهم بمذهب نحوي جديد، وحسب باحث يتحرى الصواب، وينشده ما استطاع، أنّ القول بهذا هو اعتراف بكل التهم التي قيلت فيهم، وإيمان بها، وأنهم قصدوا إليها، وأرادوها، وكانوا على دراية بمخالفتها لأشياخهم البصريين، إنّ مهدياً المخزومي ينتهي بنا إلى القول بأنّ الكوفيين كانوا يؤيدون كلّ ما قيل فيهم من طعون حول الرواية والقياس، وهذا أمر ليس في صالحهم ولا في صالح نحوهم؛ متى رأينا أن الأساس الذي مكنت له البصرة وأعلامهم كان أساساً متيناً، اقتضته طبيعة الدرس اللغوي.

ويشهد على سداد هذا الرأي فيه قوله عن منهجهم: " وإذا كان الكسائي رأس المدرسة الكوفية، فلا يعني هذا أنّ نحوه مغاير كل المغايرة لنحو شيوخه البصريين،

(١) مدرسة الكوفة، ط الثانية، مصر، مطبعة مصطفى البابي، ٣٤٩.

فقد سبق أن أشرت ... إلى تأثيره بنحو البصريين، وأخذ به شيء من آرائهم، وإنما يعني: أنه نحو دُرس وَفَقَّ منهج يُغايِر المنهج الذي دُرس وَفَقَّه نحو سيبويه<sup>(١)</sup>.

لقد جعل من اختلاف الكوفيين، الذي شكَّ فيه بعض الباحثين، ونسبوه إلى تعصب القائلين عليهم أساساً لهذا المنهج الجديد، الذي أتت به المدرس الكوفية، فقال عنه: " ومنهج الكوفيين ... قائم على ثلاثة أسس:

**الأول:** قياسهم على المثال الواحد؛ لأنهم "إذا سمعوا لفظاً في شعر، أو نادر كلام جعلوه باباً" كأنهم كانوا يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما يُمثَل بيئة لغوية، لا يصح إغفالها.

**الثاني:** وحرصهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة، فما يكادون يسمعون مثلاً يشدُّ عن أصل موضوع حتى يُسرِعوا إلى إعادة النظر في هذا الأصل<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يبدو أن المخزومي اتخذ كل ما دار حول النحو الكوفي من تهم وجعلها أسس استقلاله، وكأنه بهذا يقول للمتهمين: إن ما تدمون الكوفة به كان محلّ اعتزازها واختلافها عنكم واستقلالها بنحوها، وهو أمر لا أوافق عليه، ولا أميل معه إلى القول به، وأراه أضرّ بالكوفيين ونحوهم بعده؛ لأن الباحثين بنوا على اعترافه

---

(١) مدرسة الكوفة، ٣٥٧ والمؤلف يرجع هذا المنهج الجديد إلى بيئة الكوفة نفسها، وفي هذا يقول في الصحيفة نفسها وفي تتميم الكلام المنقول: " فللتيارات الثقافية تأثيرها في الكسائي، كما كان للتيارات الثقافية البصرية تأثيرها في سيبويه".

(٢) السابق، ٣٩٦ ذكرتُ أساسين، وتركتُ الثالث؛ لبعده عما أنا بصدد درسه، وهو في قوله: " إمعانهم في التتبع اللغوي، واستبعادهم أساليب المنطق، ومجافاتهم للتأويلات التي يخالفها الظاهر".

صدق تلك التهم والأقوال في النحو الكوفي ورجاله، وهذا وجّه من وجوه خطورة الآراء في البحوث العلمية.

بل خطأ خطوات أوسع، فجعل ما عيب عليهم، هو ما تقتضيه طبيعة اللغة قائلًا: " ومن أجل هذا كانوا يمتازون بفهم العربية فهمًا يستند إلى فقه الطبيعة اللغوية، لا إلى تكهّنات تمحّلية، ثملى على العربية إملاء، كما كان يفعل البصريون"<sup>(١)</sup>، وإنما قلت عن موقفه: إنه خطأ خطوات واسعة؛ لأنه من الصعب عندي القول بأنّ منهجًا ما يُمثّل الطبيعة اللغوية بلّه أن يُجزم بذلك له، ويُجرّد غيره منه!

وهكذا أصبح ما عيب على الكوفيين، من استناد إلى المثال الواحد والقياس عليه، ميزة جعلتهم يتفوقون على أشياخهم البصريين في فهم طبيعة اللغة، وتلك الفكرة أحفظت شوقيًا، وجعلته يرد على المخزومي، وإن لم يذكره بالاسم، فقال: " وفي هذا ونحوه ما يرد أقوى رد على مَنْ يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر بصيرًا بروح اللغة وأدقّ حسًّا"<sup>(٢)</sup>.

وبقية الباحثين الذين جعلهم البحث مع مهدي كانوا أخفّ حدّة منه في الحديث عن هذه الفكرة، غير أنهم جميعًا يدورون معه حول الفكرة نفسها، وهي أن النحو الكوفي جديد، وله مسارب تختلف عن مسارب النحو البصري، ولم يكن واحد منهم يعيب ذلك، وينتقص من شيء منه، فيوهان فك يقول: " ولذلك اعتمد العلماء في الكوفة بحكم الضرورة على أشباه المتوطنين من القبائل العربية في سواد الكوفة،

(١) مدرسة الكوفة، ٣٩٦.

(٢) المدارس النحوية، ١٦٤ وكذلك قال عنه في ١٨٤: " ولعل في ذلك وأمثاله مما نجده عند الكسائي ونحاة الكوفة ما يدل أكبر الدلالة على خطأ مَنْ يُحاولون رفع المدرسة الكوفية فوق المدرسة البصرية في الحس اللغوي وتبيين روح اللغة".

الذين لم يرد علماء البصرة الاعتراف بلغتهم على أنها أصل للاحتجاج، وكانت لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوية، تختلف عن مذاهب الكوفيين، كما سلك كل قبيل في تفسير ظواهر اللغة مسلکًا في الغالب مختلفًا<sup>(١)</sup>.

ويذهب تمام حسان إلى أنّ الكوفيين مضوا حيث اقتضى طابعهم النقلي، واختاروا الأصالة والخلاف على موافقة البصريين في طابعهم العقلي، وفي هذا يقول: " كان أمام الكوفيين طريقان: الأول: القبول بالنحو البصري...، والثاني: أن يكونوا أمناء على طابعهم النقلي، فيخالفوا البصريين في بعض الأصول التي يأبأها الطابع، وفي الفروع والمسائل المبنية على هذه الأصول، وقد اختاروا طريق الأصالة والخلاف"<sup>(٢)</sup>.

وحسب تمام كان هذا الطابع هو الذي قاد الكوفيين إلى الاتساع في الرواية والقياس، واستعمال مصطلحات لم يكن للبصريين بها عهد<sup>(٣)</sup>، وهو بهذا يضع العلة التي قادت هذه المدرسة إلى الخلاف وإيثار الأصالة.

(١) العربية، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠م، ٦٩، سمعتُ وقرأتُ أن رمضان عبد التواب سلخ ترجمة النجار، وأن المحاكم المصرية قضت عليه بذلك، ولكني لم أجد نسخة النجار في المكتبات! وللمزيد يراجع حمزة المزيني، واستقرت بها النوى، ط الأولى، دار مدارك، الرياض، ٢٠٢٠م، ٣٩٤، والله أعلم بجلية الأمر وحقيقته.

(٢) الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٤١هـ، ٣٩.

(٣) نصّ على ذلك ٤١ و ٤٢ قائلًا: "اتساعهم في الرواية بحيث لا يتشددون في فهم الفصاحة"، و"اتساع الكوفيين في القياس؛ لأنهم لا يشترطون لصحة القياس الكثرة"، و"استعمال مصطلحات غير ما أشاعه البصريون"، ومن الواضح أنه بناء على هذا يُنكر على مَنْ يقول: إن الكوفيين قصدوا إلى الخلاف والمعارضة بما ذهبوا إليه؛ كما هو قول شوقي الذي تقدّم ذكره والحديث عنه.

طلال علامة هو الباحث الذي بنى كتابه على مفهوم التطور، وجعله محوراً له، وكان مفهومه عنده: " إن التطور في موضوع ما يعني التقدم الإيجابي والانتقال المثالي من حال إلى حال"<sup>(١)</sup>، وصيّر ما جاء به الكسائي نموذجاً له قائلاً عنه: " تعمد مُجابهة البصريين على أساس المخالفة القائمة على التمدّ في النحو"<sup>(٢)</sup>، ووصف مبادئه وحججه به في قوله: " اعتمد الخلاف مع الكسائي على مبادئٍ وحججٍ علمية، وليس على شهوة المخالفة"<sup>(٣)</sup>، وحسب ما يرى فالنحو الكوفي تطورٌ في الدرس النحوي، وانتقالٌ به إلى مرقى أمثل.

وقريب من هؤلاء رأي محمد زنون الفتحي، وإن كان اتجه بفكرته عن النحو الكوفي وجهة أخرى، فجعلهم أوائل النّقد للنهج البصري قائلاً: " ويُمكن لنا أن نعدّ الكوفيين من أوائل النقاد لمنهج البحث البصري والإستراتيجية المعتمدة عندهم في الدرس اللغوي"<sup>(٤)</sup>، وعلى رأيه يكون ما اتّخذ بعض المتقدمين والمحدثين سبباً إلى الطعن على الكوفيين علةً للطعن على النهج البصري وأهله!

### النحو الكوفي جديد لكنه مخوف:

هذا هو الذي رأيتُه في مذهب طه الراوي، وإن كان مذهبه في الخوف هادئاً غير مبالغ فيه، فقد عقد مقارنة بين المذهبين، وجعل لواء المذهب الكوفي بيد السماع، لا يخفر له ذمة، ولا ينقض له عهداً، ويهون على الكوفي نقض أصل من

(١) تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، ط الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م، ١٤.

(٢) السابق، ١٩٧.

(٣) السابق، ١٩٨.

(٤) محاكمات في الفكر النحوي العربي، ط الأولى، دار الرياحين، بيروت، ١٤٤٠هـ، ١٠٦.

أصوله، ونسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه أطراح المسموع على الأكثر<sup>(١)</sup>، ولكنه مع نقده البصريين وتخوفه على النحو من تشدهم قال: " وبالجملة فإن مذهب البصريين أضبط قياسًا، وأتقن دراية، ومذهب الكوفيين أكثر تشعبًا، وأوسع رواية<sup>(٢)</sup>، وهي مقارنة تجعل ما جدّ عند الكوفيين محلّ ريب وخوف، ومتى كان جديدهم هكذا فقد خاف منه، ووجل من اتّباعهم فيه.

وحديث أحمد مختار عمر طويل وثمين، ولكني أقتصر على ما أنا بصدد القول فيه، فهو يقف مع الكوفيين في قياسهم على الشاهد الواحد قائلًا: " إن المذهب الكوفي في نظرنا أقرب إلى الحق والواقع حين أجاز القياس على المثال الواحد المسموع"<sup>(٣)</sup>، وهو بقوله هذا يردّ على مَنْ كان ينتقدهم فيه من المتقدمين والمحدثين، ومع ردّه يقرّ عليهم بصحة النقد، ويраهم مُدركين لذلك من نهجهم، ثم يحتج لهم بقول القاضي الجرجاني: " وإنما نتكلم بما تكلموا به، وواحدهم كالجمع، والنفر كالقبيلة، والقبيلة كالأمة، فإذا سمعنا عن العربي الفصيح الذي يُعدّ حجة كلمة اتّبغناه فيها، وإن لم تبلغنا عن غيره"<sup>(٤)</sup>.

ولكن الخوف عاوده، وجعله ينقض قوله هنا "أقرب إلى الحق والواقع" قائلًا: " وعلى الرغم مما في مذهب الكوفيين من بساطة ويسر... فأخطر ما يعيبه أنه ربما يوقع في الفوضى والاضطراب في ظواهر اللغة... وأي شيء نستفيد من سوى الفوضى

(١) نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي العربي، مج ١٤، ع ١٠، ٩، ١٠٠٩، ١٩٣٦م، ٣١٩.

(٢) السابق، ٣١٩ و ٣٢٠.

(٣) البحث اللغوي عند العرب، ط السادسة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م، ١٣٨.

(٤) السابق، ١٣٩، وقد نقل نص الجرجاني عن عباس حسن في (اللغة والنحو)، وهو موجود في الوساطة بين المتنبي وخصومه، ت: محمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٤٥٤ و ٤٥٥.

والاضطراب لو تمسكنا بالشواهد القليلة<sup>(١)</sup>، ثم عقب قوله بقوله النهائي: " وعلى هذا فمن الخير أن نتبع طريق البصريين في وضع القواعد؛ دفعا للفوضى والاضطراب"<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الخامس: جديد في شيء دون شيء:

والمقصود هنا أن الباحث المحدث يقبل ما جاء به الكوفي في أمر، ويتعقب به البصري، وينكر نسبة شيء آخر إليه، ومن أصحاب هذا الموقف السيد رزق الطويل، فقد جعل توسع الكوفيين في السماع حجة له في نقد نهج البصريين قائلاً: " من هذا كله ندرك أن موقف البصريين من السماع غير دقيق؛ إذ لم يُحددوا الكم الذي يُرضيهم ليُقيموا القاعدة... كما أن قصرهم الأخذ على بعض القبائل... فيه إهدار لقدرة كبير من الثروة اللغوية دون مسوغ مقنع"<sup>(٣)</sup>، ولكنه حين جاء للقياس لم يقبل ما قيل من قياس الكوفيين على الشاذ، وهو على هذا يراهم لم يُجددوا فيه، قائلاً: " ومن هنا فما قيل عن الكوفيين: إنهم يقيسون على الشاذ، فيه مبالغة"<sup>(٤)</sup>.

ولعل من هذا الفريق من يأنس بمذاهب الكوفيين، ويختارها على أقوال البصريين؛ لما يرى فيها من اليسر والسهولة، ومنهم الشيخ ابن عثيمين، الذي بنى مذهبه في ذلك على أمرين؛ الأول: أن قواعد اللغة ليست أمراً شرعياً، يثبت بالدليل، حتى نُفتش عنه، ونجتهد في طلبه، والثاني، وهو مبني على الأول: أن تتبع الرخص في مثل هذا جائز ولا حرج فيه.

(١) السابق، ١٤٤.

(٢) البحث اللغوي عند العرب، ١٤٤.

(٣) الخلاف بين النحويين، ط الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ، ١١٣.

(٤) السابق، ١٤٤.

لقد اتَّخذ الشيخ في الخلاف النحوي قاعدة، دلَّت على ما نُسب إليه هنا، فهذا هو يقول: " القاعدة عندي، إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة فاتَّبِعِ الأسهل؛ فإنه أسهل، أي: ليس فيه تعقيد"<sup>(١)</sup>.

هذه هي مواقف المحدثين من الكوفيين، وتلك هي المسارات التي مضوا فيها حين درسهم نحوهم، وبقي على البحث النظر في مؤلفات الأصول القديمة من خلال هذا السؤال: أكانت مع طائفة من هذه الطوائف في ما ذهب إلى أم كان لها رأي مختلف عنها؟ وإذا كانت هذه هي مواقف المحدثين، فما كان الموقف عند المتقدمين، الذين يُمثّلون أصولاً لهؤلاء المحدثين؟

---

(١) شرح ألفية ابن مالك له، والمادة تسجيلات صوتية فرغتها المكتبة الشاملة: ٥ / ١، وقال بعد قوله هذا: " وسيمر بنا إن شاء الله تعالى مسائل كثيرة، نجد أن البصريين فيها متشددون، وأن الكوفيين متساهلون"، وقوله: " فاتَّبِعِ الأسهل"، يبدو لي خطاباً موجهًا للمتعلم بين يديه، والله أعلم.

## المبحث الثاني:

## الكوفيون في كتب أصول النحو

لقد اخترت كتب الأصول النحوية؛ لأنني رأيتها أولى المصادر وأدلّها على ما أنا بصدد درسه، ففيها يُنتظر قول مؤلفيها في سماع الكوفي وقياسه، ويُتوقع منها أن تحرص، وهي تدرس أدلة النحو وأصوله، على بيان وجوه الفرق بين سماع هؤلاء وأولئك، وقياس أولئك وهؤلاء؛ فهي على هذا الجهة التي ينبغي أن يستفتيها باحث مثلي، ويقف على قولها، وجعلت مادة هذا المبحث في مطالب، هذا أولها:

## المطلب الأول: النحو العربي مدرسة واحدة:

ليس بخافٍ على الباحثين والقراء أنّ مؤلفات الأصول القديمة، وهي محلّ الدرس، والحديثة كذلك، كلها تدرس النحو دون وصف، فما رأيتُ بعدُ كتابًا ألف في أصول النحو البصري وأصول النحو الكوفي، وهذه حجة من حجج أنّ النحو العربي لم يتعد بتعدد المتحدثين عنه والمفتين فيه، وهذا القول تتفق عليه طائفتان من الثلاث، القائلة بخروج الكوفيين عن المنهج اللغوي، والقائلة بأنهم تنوع داخله، الأولى: لأنها حاکمتهم إلى النهج البصري، وانتظرتهم منهم، والثانية: لتصريحها أنهم كانوا كذلك<sup>(١)</sup>.

أردت أن أقول: إن طائفتين من المحدثين، تلك التي رأتهم فسادًا وخروجًا عن النهج العلمي، وتلك التي لم ترهم سوى امتداد للنحو البصري؛ إنهما متفقتان على أنّ النحو العربي مدرسة واحدة، وإن كانتا مختلفتين في موقفهما من الكوفيين؛ فهما

(١) ينظر مثلاً لا حصراً: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، وأبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ومحمود نحلة، أصول النحو العربي، ومحمد عيد، أصول النحو العربي، وعفاف حسانين، في أصول النحو، ومثل هذا يقال في كتب تاريخ النحو العربي.

على اختلافهما حجة على تلك الطائفة التي حاولت أن تنفخ في ما نُسب للكوفيين وتجعله استقلالاً كبيراً، حاكوا به ما في المناهج الحديثة؛ وإن لم يعيشوا زمنها، ويسمعوا بها.

وما تذهب إليه هاتان الطائفتان من المحدثين هو ما تنصره كتب الأصول النحوية، ومنها: (لمع الأدلة)، و(الاقتراح في أصول النحو)، وشرح الفاسي له، وهذا بيان حال هذه الكتب حسب ما رأيته فيها:

لعل أظهر كتب الأصول في الدلالة على هذه القضية، وأهمها فيها لتأليف صاحبه كتاباً في الخلاف النحوي بين الطائفتين، كتاب أبي البركات الأنباري (لمع الأدلة في أصول النحو) الذي لم يُشر فيه، لا من قريب ولا من بعيد، إلى أنّ للكوفيين طريقة خاصة في السماع والقياس<sup>(١)</sup>.

ويأتي إثره كتاب السيوطي، ولن يجد قارئه في المكان الذي يتوقع رؤية قوله فيه شيئاً عن اختصاص الكوفيين بسماع أو قياس؛ فهو في حديثه عن السماع لم يُشر إلى شيء من هذا، بل ذكر مقالة الفارابي في "ما يُحتج به من كلام العرب" واعتراض أبي حيان بما فيها على ابن مالك، ولم يُبيننا عن إمكان الاعتراض بها على الكوفيين، وفي هذا عندي دلالة بيّنة على أنّ السيوطي، وإن ذكر في كتابه، في غير حديثه عن السماع والقياس، طعنًا في رواية الكوفيين وقياسهم؛ فإنه لم يكن يُوافق صاحبه عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: لمع الأدلة في أصول النحو، ت: أحمد عبد الباسط، دار السلام، ط الأولى، مصر، ١٤٣٩هـ، ٨٨ وما بعدها في حديثه عن النقل، و١٠٧ وما بعدها في حديثه عن القياس، وليس في حديثه، على تشعب قوله، ما يُمكن أن يحتج به على أنّ للكوفيين نهجاً خاصاً في النقل والقياس.

(٢) يُنظر: الاقتراح في أصول النحو، حديثه عن السماع ٣٦ وما بعدها، وحديثه عن القياس ٧٠ وما بعدها، وفي حديثه فيهما لم يرد طعن فيهم، على حين نقل في آخر كتابه، وحين قوله في

ومثله شارحه ابن الطيب الفاسي، وما قيل في السيوطي يقال فيه<sup>(١)</sup>، ومما ينبغي عليّ استحضاره وعدم إغفاله من حديث الفاسي، وهو شيء لم يقله السيوطي، أنّه انتصر لابن مالك في اعتراض أبي حيان له بمقالة الفارابي قائلاً: "وجوابه أن ابن مالك سار في علوم العربية سير المجتهدين، فلا يرى فيها تقليد أحد؛ كما شهد له بذلك"<sup>(٢)</sup>، فقد كان من باب العدل عندي والمساواة أن يقول مثل هذا في نحاة الكوفة حين حديث الأندلسي الذي نقله السيوطي في "التعارض والترجيح"؛ إذ الكسائي والفراء وهشام أولى بهذا المعنى من ابن مالك، وإن كان هو به جديرًا وقمينًا؛ فهم الذين شافهوا العرب، وهم الذين كان الظن بهم الأمانة وحفظ العربية ورعاية جنابها.

### المطلب الثاني: مصطلحات الكوفة ليس للمخالفة:

لعل أول من جرى على لسانه أن مصطلحات الكوفيين للمخالفة هو أبو حاتم السجستاني، فقد روى عنه أبو الطيب اللغوي قوله عن الكوفيين: "وإنما هم أحدهم، إذا سبق إلى العلم، أن يُسَيَّرَ اسمًا يخترعه لِيُنسَبَ إليه، فيُسمَى الجِرْ خَفْضًا، والظرف صفة، ويُسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق، ومفاعلين في



"التعارض والترجيح" ١٢٩ نصًا عن الأندلسي أنهم لو سمعوا بيتًا واحدًا في جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا! ولكنه نص، ينبغي عندي النظر إليه من خلال سياقه، فالسيوطي ذكره إثر نقله اتفاقهم أنّ الكوفيين أوسع رواية، وأنّ أبا حيان لجأ إليهم حين أراد الدفاع عن قراءة حمزة، وأن السيوطي لم يضع قول الأندلسي في مظنة ذكره، وهما بابا السماع والقياس، والله أعلم.

(١) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، وحديثه عن السماع من ١/ ٤١٣ وما بعدها، وعن القياس ١/ ٧٣٩ وما بعدها، وما قلته في نقل السيوطي مقالة الفارابي يُستحضر هنا، وكذا حديثه في شرح قول السيوطي في "التعارض والترجيح" ٢/ ١١٤٩ وما بعدها.

(٢) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ١/ ٥٤٣.

العروض فعولان، ونحو هذا من التخليط"<sup>(١)</sup>، وبهذا يظهر أنّ شوقي ضيف لم يكن أول مَنْ قال بذلك ومال إليه، ولكني لم أجد في كتب الأصول التي هي محلّ الدرس مَنْ قال مثل ذلك، وهكذا يُضحى أبو حاتم رحمه الله، ومشهور عنه الحطّ من الكوفيين بأشد من ذلك، وحيداً في الزمن القديم، ولم يسنده فيه من المحدثين سوى شوقي ضيف صراحة، فالزجاجي عرض لاختلاف مصطلحات الكوفيين في أربعة مواضع، اثنين منها في مصطلحي الفعل الدائم والخفض، واثنين في طريقة نقله لألفاظهم<sup>(٢)</sup>، ولم يعلل بمثل ما قاله شوقي، والشيخ الطنطاوي عرض للبلبلّة التي تُصيب المتعلم من اختلافهم في المصطلحات، ولم يذهب إلى أنّهم خالفوا حباً في الخلاف وحرصاً عليه<sup>(٣)</sup>، قائلاً: " على أنه لم يقف الخلاف بين الفريقين عند المسائل العلمية، بل سارت عدواه إلى التسمية في المصطلحات العلمية الكثيرة جداً، والحقيقة أن ذلك ليس من صالح المتعلم في شيء...".

وممن يُلحق بالطنطاوي، وإن كان أبعد منه في تقدير الجهد الكوفي في المصطلح والانتفاع ببعض المصطلحات الكوفية، عبد الله الخثران، الذي نفى عن نفسه الهوى البصري قائلاً: " فلم يكن لي هوى بصري يحملني على نقد الكوفيين

(١) مراتب النحويين، ١٣٩ وفيه (أمّاً) بدل (اسمًا)، وقد حرثت في الأمر حتى وقفت على شرف الدين الراجحي في (في اللغة عند الكوفيين) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ٩٦ فوجدته كتبه (اسمًا).

(٢) يُنظر: الإيضاح في علل النحو، في نقل الألفاظ: ٨٠ و ١٣١ ومصطلح الفعل الدائم: ٨٧ والخفض: ٩٣.

(٣) يُنظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ٩٢.

دفاعاً عن مصطلح البصريين<sup>(١)</sup>، ومضت به موضوعيته إلى تفضيل بعض المصطلحات الكوفية، فقال عن مصطلح (الصلة): " فإننا نتصور أن مصطلح "الصلة" الكوفي كان أنسب في التعبير عن هذه الأحرف من مصطلح الزيادة"<sup>(٢)</sup>، وقال عن مصطلح "ما لم يُسمِّ فاعله": " والذي نلاحظه صدد هذا المصطلح أن الكوفيين أقرب إلى وضع المصطلح المختصر من البصريين؛ فعبارات البصريين السابقة تبدو وكأنه شرح للظاهرة لا تسمية للمصطلح"<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثالث: توسعهم في السماع:

الذي يميل إليه خالي الذهن في رأيي في هذه القضية؛ أن الكوفيين لاختلاف بينتهم المكانية سيكون لهم اختلاف عن البصريين في السماع، وهذا هو الفرض العلمي الأقرب في حالهم، وما تطابقهم مع البصريين في السماع إلا وجدة من وجوه القول بأن البصريين حفظوا كلام العرب كله، ولم يفهم منه شيء، وتلك قضية لا يقول بها أحد، وحسبي فيها قول الشافعي الذي نقله ابن فارس: " وقال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يُحيط به إلا نبي"<sup>(٤)</sup>.

(١) مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، ط الأولى، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ١٤١١هـ، ١٠، وأشار إلى مسألة تعمد الكوفيين مخالفة البصريين بالاصطلاح ٢٠، وأورد عليها رد غيره، ولكنه عقب بقوله: " وأياً ما كان فقد احتدم الخلاف بين المدرستين" وكأنه أثر أن يأخذ جانب الحياد تجاه هذه المسألة!

(٢) السابق: ٤٤.

(٣) السابق: ٦٥، وأشار هنا إلى أن مصطلح "الفاعل المبني للمجهول" ورد عند أبي محمد القاسم الأنباري.

(٤) ابن فارس، الصحابي، ت: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي، ٢٦، وهو في الرسالة للشافعي، ت: أحمد محمد شاكر، ٤٢ بلفظ قريب من هذا الذي ذكره ابن فارس.

وسعة سماع الكوفيين أشار إليها ابن جني، وذكرها في معرض حديثه عن الشعر المظمور في خزائن النعمان، وبنى عليها أن "أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة"<sup>(١)</sup>، وما دام أكثر السماع الشعر، فلا غرابة أن يكون سماع الكوفيين فيه أكثر، ولا ينبغي إنكار ما اقتصوا به عليهم!

وبنى ابن جني على كثرة الشعر في الكوفة مسألة أخرى، تدل على أنه كان يرى هذا الشعر الكوفي محل إجلال وتقدير، وهي أن على المرء ألا يعجل بتخطئة العربي في مخالفة الجمهور؛ فالسماع حسب ما يفهم منه لا يحاط به<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الرابع: روايتهم عمّن لا يحتج به:

بعض ما يُقال ينبغي على المرء أن يتصدد عنه، ومن ذلك قول أبي حاتم السجستاني عن الكسائي: "ولم يكن شيئاً، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنه كان يُلقنهم ما يريد"<sup>(٣)</sup>، فطعنه عليه، ومن ثمّ على علم تلامذته، برواية الحكايات المطروحة يجب على المرء أن يصمّ أذنيه عنه، ولكن ما يفهم من مثل هذه الأقوال من أن الكوفيين كانوا يروون عمّن لا يحتج به، ويتساهلون في الرواية عنه، يجب أن يُردّ عليها، وتُدحض على موردها، ولي في ردها ما يلي:

**الأولى:** أن الكسائي ثقة، وتوثيقه يفيد أمرين: عدم وقوعه في ما رماه به أبو حاتم، وعدم روايته عمّن لا يحتج به، ومن توثيقه قول الفارسي فيه: "وقال لنا أبو

(١) الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب، ١٣٧١هـ، ١/ ٣٨٧.

(٢) الخصائص، ١/ ٣٨٧ ونص عبارته بعد حادثة الشعر المدفون: "فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وُجد طريق إلى تقبل ما يورده".

(٣) مراتب النحويين، ٩٩.

علي - رحمه الله - يكاد يُعرف صدق أبي الحسن ضرورة، وذلك أنه كان مع الخليل في بلد واحد، فلم يحك عنه حرفاً واحداً، هذا إلى ما يعرف عن عقل الكسائي وعفته وظلّفه ونزاهته<sup>(١)</sup>، وقول ابن جني فيه: " ذهب فيه الكسائي مذهباً حسناً، وكان هذا الرجل كثيراً في السداد والثقة عند أصحابنا"<sup>(٢)</sup>.

**الثانية:** أنّ ابن جني نقل عن الفراء ما يدلّ على خلاف هذا، وأنّ الكوفيين كانوا كالبصريين في الحرص على فصاحة القائل، فهو يقول: " وقد قال الفراء في بعض كلامه إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله"<sup>(٣)</sup>.

وقريب من هذا حديث ابن فارس، وهو كوفي وتلميذ ثعلب، عن التحري في الرواية، الذي قال فيه: " فليتحرّر آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة"<sup>(٤)</sup>.

**الثالث:** أنّ القول بهذه التهمة له وجهان: الأول: أن يكون الكوفي لا يعرف الفرق بين الفصيح وغيره، وهذا مما لا ينبغي التشاغل برده، والثاني: أن يكون الكوفي يلجأ إلى غير الفصيح في محالّ النزاع والخصومة، وهذا عودة إلى الطعن في أمانته وثقته، وتقدّم بيان ردها.

**الرابع:** أنّ الأعراب الذين طعن بالكسائي من أجلهم، كانوا حجةً للبصري اليزيدي، وسبباً في غلبته للكسائي في مجلس وزير المهدي أبي عبيد الله، وفي هذا يقول أبو الفتح: " ومن ذلك اختلاف الكسائي وأبي محمد اليزيدي عند أبي عبيد الله

(١) الخصائص، ٣ / ٣١١.

(٢) السابق، ٢ / ٨٩.

(٣) السابق، ٢ / ٩.

(٤) الصحابي، ٤٨ وتلمذته له في قوله: " وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب " ١١٥.

في (الشراء) أمدود هو أم مقصور؟ فمدّه اليزيدي، وقصره الكسائي، فتراضيا ببعض فصحاء العرب، و كانوا بالباب فمدوه على قول اليزيدي وعلى كل حال فهو يمد ويقصر، وقولهم أشرية دليل المد<sup>(١)</sup>.

**الخامس:** أن كتب الأصول لم تعرض لهذه التهمة في مظنّتها، وهو حديثها عن السماع، وكل ما ذكروه واشترطوه فيه متفق عليه حسب ظاهر كلامهم بين البصريين والكوفيين<sup>(٢)</sup>.

وفي ما تقدم ردّ على ما فهمه الفخر الرازي من أنّ وضع ابن جني باب (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) كان قدحاً في الكوفيين<sup>(٣)</sup>، ويضاف إليه أن ابن جني في هذا الباب لم يُشر إلى الكوفيين، وعدم إشارته إليهم دليل على أن النحويين كانوا مجتمعين على هذه المسألة التي قال فيها، "وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأننا لا نكاد نرى بدويّاً فصيحاً"<sup>(٤)</sup>، ثم إنّ الرجل يذكر خلاف الكوفيين في مسائل

(١) الخصائص، ٣ / ٢٨٩ والخبر عند الزجاجي، مجالس العلماء، ت: عبد السلام هارون، ط الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ، ١٢٩.

(٢) يُنظر: أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة، ت: أحمد عبد الباسط، ط الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٣٩هـ، ٨٨ وما بعدها والسيوطي، الاقتراح، أخرجه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد، ط الأولى، جروس برس، لبنان، ١٩٨٨م، ٤٤ وما بعدها، وفيه نص الفارابي الشهير الذي لم يفصل بين المذهبين أيضاً في السماع، والفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ت: محمود يوسف فجال، ط الأولى، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، ١٤٢١هـ، ١ / ٥٢٦ وما بعدها.

(٣) يُنظر: الاقتراح، ٦٢ وفيض الانشراح، ١ / ٦٦٤، والفاسي لم يكن له رأي في قول الفخر الرازي.

(٤) يُنظر: الخصائص، ٢ / ٥.

جزئية، نحوية وصرفية، ولو خالفوا في مثل هذه القضية؛ لكانت الإشارة إليهم أولى وهو إليها أسرع!

### المطلب الخامس: بناء القاعدة على الشاذ:

هنا أمران: الأول: عدّ البناء على الشاذ قاعدة منهجية كوفية، والثاني: عدّه خطأ في تطبيق المنهج، الثاني ليس عليه خلاف، وما عُقد الحديث هنا عنه، وفي الأول تكمن المشكلة، وهي مشكلة ستكون فقط في تلك المذاهب التي اختصّ بها الكوفيون، وبُنيت على روايتهم، وأمّا المذاهب التي شركهم فيها غيرهم فلا.

هذا القدر في الكوفيين يُضعفه أمور، الأول منها: أنه مبني على أحد وجهين: الأول: أنّهم لا يُفرّقون بين الشاذ والكثير، والثاني: أنّهم يُفرّقون ولكن لا يُبالون! فهم في هذا على ما يعتقد بعض المحدثين، يرون أن طبيعة اللغة دعتهم إليه.

أمّا الوجه الأول فظلم بيّن، تردّه كتبهم، وما فيها من التفريق بين الشاذ وغيره، ويُردّ أيضاً بأنّ شوقياً والحديثي اتّهما الكوفيين بأنهم أول من بدأ تلحين القراءات، وأن متأخري البصريين أخذوا ذلك عنهم، فقال شوقي: "ومن هنا كنا نوّمن بأنه هو وأستاذة اللذان فتحا للبصريين التاليين لهما تخطئة بعض القراءات"<sup>(١)</sup>، وقالت خديجة: "وذلك أن أول تخطئة وطعن وُجّه إلى هذه القراءات كان صادراً عن الكسائي"<sup>(٢)</sup>، والسؤال الذي يلزم من يميل لرأيهما -رحمهما الله- أن يجيبه هو: ما دام الكوفيون لحنوا القراءات القرآنية فكيف يُرمون ببناء القاعدة على الشاذ والضرورة؟!

وأما الوجه الثاني فكالأول أيضاً، فعمل الكوفيين في مؤلفاتهم الباقية يردّ على

(١) يُنظر: المدارس النحوية لشوقي، ١٥٧ و١٥٨.

(٢) يُنظر: المدارس النحوية للحديثي، ٩٧ و٩٨ وهذا الموضوع من المواضع التي تلتقي فيها خديجة مع شوقي ضيف، ولا تُشير إلى كتابه.

أولئك الذين ينسبون إلى الكوفيين نهجًا خارج مألوف عصرهم<sup>(١)</sup>.

والأمر الثاني: أن الكوفي كان يرمي البصري بهذا، وأقصد الخطأ في تطبيق المنهج، فابن جني يحكي عن الفراء قائلاً: " ووجدت بخط أبي علي: " قال الفراء لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم: إصبُع؛ فإننا بحثنا عنها فلم نجدها"<sup>(٢)</sup>، ولكن ما رمى به الفراء البصريين وافقه عليه الفارسي وابن جني<sup>(٣)</sup>.

والأمر الثالث: أن أصحاب كتب الأصول النحوية لم يُشر أحدهم في حديثه عن السماع والقياس إلى شيء من ذلك<sup>(٤)</sup>، والذي جرى ذكره عند السيوطي عن الأندلسي كان في الكتاب السادس (في التعارض والترجيح)؛ حيث قال: " وقال الأندلسي في (شرح المفصل): " الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوّبوا عليه بخلاف البصريين"<sup>(٥)</sup>، وهذه مبالغة لا ينبغي التشاغل بردها "جعلوه أصلًا" ومع هذا فيردها ما تقدم، ويردها أن السيوطي أورد قبلها مباشرة قول أبي حيان: " ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل"، ومع هذا فما ذكره الأندلسي يجري على ما اختص به الكوفيون، ولم يشركهم غيرهم فيه، وهو شيء لا يكاد يوجد، بل قال فيه سعيد الأفغاني: " ليس هناك قاعدة، أجمع عليها

(١) للمزيد حول هذا يُنظر: إبراهيم بن سليمان المطرودي، مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث وأثرها في النحو والصرف، جامعة الإمام، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٨ هـ، ٤٠٦ وما بعدها.

(٢) الخصائص: ٢١٢ / ٣.

(٣) ينظر السابق أيضا: ١ / ٦٨، وفيه يقول ابن جني: " وحكيت عن بعض البصريين إصبُع وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد بابًا، ولا يتخذ مثلها قياسًا".

(٤) يُنظر: لمع الأدلة، ١٠٧ وما بعدها، والاقتراح، ٧٠.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو، ١٢٩.

نحاة البصرة، وتوارد على معارضتها نحاة الكوفة<sup>(١)</sup>، والعكس صحيح أيضًا.

### المطلب السادس: مقالة الفارابي والنحاة القدامى والمحدثون:

عاش الفيلسوف الفارابي في القرنين الثالث والرابع، وكانت شهرته في الفلسفة، والعناية بأرسطو، أفشى في الناس وأسير فيهم؛ بيد أنه ترك بعده في كتابه (الحروف)<sup>(٢)</sup>، مقالةً كانت حاضرة في درس النحوي، القديم والحديث، فقد ذكرها أبو حيان في (التذكرة)<sup>(٣)</sup>، وأوردها السيوطي في (الاقتراح)<sup>(٤)</sup>، ولورودها عنده فيه جعلتها ضمن المبحث الثاني.

لقد توارد كثير من المحدثين، كما سيأتي، على إيرادها والحديث عنها، والذي قصدت إليه من إحضار موقفِ النحويين منها أمران؛ الأول: أنّ النحويين المتقدمين الذين ذكروها سلّموا بما فيها بل احتجوا به، وهم بهذا عندي يقبلون بتمثيلها نهج النحويين، والثاني: أنّ الباحثين المحدثين لم يعترض أحدٌ منهم على تسوية الفارابي فيها بين البصريين والكوفيين، وهذا أوان تفصيل الأمرين.

### التسليم بهما:

لقد ذكر هذه المقالة ثلاثة من النحويين، أولهم: أبو حيان، وثانيهم: السيوطي،

(١) في تاريخ النحو، ٦٣.

(٢) يُنظر: كتاب الحروف: ١٤٧.

(٣) يُنظر: تذكرة النحاة، ٥٧٤، والتذييل والتكميل (المخطوط)، ٦ / ٢٦٢.

(٤) يُنظر: حديثه في كتابه عن (حدوث الصنائع) والله أعلم بحقيقة الأمر.

وثنائهم: أبو عبد الله بن الطيب الفاسي<sup>(١)</sup>، وكلهم لم يعرض لها، ولم يتعقب صاحبها، بما يُذكر عن الكوفيين من العيوب ووجوه النقد، وفي هذا عندي دلالة على أنّ هؤلاء الثلاثة خاصة نظروا إلى ما يُذكر عن نحاة الكوفة فيها نظرة من لم يحمل أمره على جدّ، وقوله على قصد.

لم يكن التسليم غاية ما انتهى إليه هؤلاء فيها؛ بل ازداد يقينهم حولها، فاتخذها أولهم، وهو أبو حيان، حجةً على ابن مالك في احتجاجه بمن لا يُحتج به، حسب مقالة الفارابي، من القبائل العربية، وفي هذا المعنى يقول السيوطي: "ونقل ذلك أبو حيان في (شرح التسهيل) معترضاً به على ابن مالك؛ حيث غني في كتبه بنقل لغة لخم..."<sup>(٢)</sup>، ومثل السيوطي الفاسي، وإن كان رأيه مأخوذاً من سكوته عنها وعن قول السيوطي في احتجاج أبي حيان بها، فلم يعرض لما قاله السيوطي مع حرصه على تعقبه في كثير مما ورد في اقتراحه، وكأنهم جميعاً قد التقوا على صدق الفارابي في حديثه عن نحاة العربية، وفي موقفهم هذا، ولعلّه موقف من تقدّمهم ممن عرف المقالة، ولم يرد اعتراضه عليها، ما يصلح عندي حجة لمن يرى أنّ أهل الكوفة كانوا كشيوخهم من أهل البصرة في الرواية عن العرب.

(١) ينظر: فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، ١/ ٥٢٦ وما بعدها، ومما يُشار إليه هنا؛ أن أبا الطيب الفاسي ظنّ الفارابي المذكور هو صاحب (ديوان الأدب) وخال الجوهري، وليس ذلك كذلك، وهي مسألة تعقبه فيها المحقق.

(٢) الاقتراح في أصول النحو: ٤٥ إثر نقل مقالة الفارابي مباشرة، وما أرادته السيوطي قول أبي حيان في التذييل والتكميل (المخطوط) ٦/ ٢٦٢: "وغني هذا المصنف في كتبه بنقل شيء من اللغة العربية؛ كمنقل لغة لخم وخزاعة وقضاة وغيرهم، ولم يلتفت إلى ذلك غيره من النحويين؛ لأن الذين أصلوا علم النحو لم يأخذوه عن مثل هؤلاء... ثم ذكر نص الفارابي تقريباً دونما إشارة إليه، وإنما أحلت للمخطوط؛ لأنني لم أجده في المطبوع، مما حققه حسن هنداي.

## التسوية بين البصريين والكوفيين فيها:

هذا الذي اجتمع عليه هؤلاء الثلاثة قبل في مقالة الفارابي هو ما انتهت إليه آراء المحدثين كافة الذين اطلعت على أقوالهم فيها؛ إذ جزموا أنها تمثل نهج النحويين، سواء قبلوا بما فيها كافة أو انتقدوا شيئاً منها كما صنع أبو المكارم<sup>(١)</sup>، وما هو الأستاذ عبد الله الخثران قائلاً بعد إيراده نص المقالة: " وهذا يدل على وعي النحاة الأوائل، وفهمهم لتطور اللغة، وتأثرها إذا اختلطت بلغات مجاورة، فتتأثر بها في التعريب والترجمة والصوغ القياسي والارتجالي، ولذلك عدوا لغة البداوة هي القدوة المثلى والنموذج الرفيع<sup>(٢)</sup>."

إنّ الاتفاق على تمثيل مقالة الفارابي لنهج النحويين، والاتفاق على السكوت عما أشعرَ بالتسوية بين البصريين والكوفيين فيها؛ بدا لي حجة على أن ما نسب إلى الكوفيين، وعزي إليهم، لم يكن كما أراد له قائلوه ونقلته من ورائه.

وبهذا لعنه يتقوى مذهب القائلين: إن الكوفيين امتداد لأشياخهم البصريين، وما جاعوا به مخالفاً لهم؛ هو من تتميم الجهود وسدّ النقص، وهذا المذهب أليق بسلفنا الكوفيين، وأليق بنا في الموقف منهم، والله الهادي إلى سواء السبيل.

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٥٢ وما بعدها، والأستاذ علي انتقد النحويين، الذين حكى عنهم الفارابي ما حكى، ولم يعب على الفارابي نقله عنهم، فهو يلوم النحويين، ويرى أن هذا التحديد، المحكي عنهم، مخالف بل "مناقض لما قرره العلماء من فصاحة قریش، وهي مقيمة بالحجاز، في مدينة كبرى فيه كانت مركز الاتصال".

(٢) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي: ١٦٨، وهذا هو رأي باحثين آخرين، منهم أحمد علم الدين الجندي في "اللهجات في التراث" ١١٥، وتمام حسان في "الأصول" ١١٠ وما بعدها، وعباس حسن في "اللغة والنحو بين القديم والحديث" ٧٥ وما بعدها، ومحمد عيد في "الاستشهاد والاحتجاج باللغة" ١٣٤ وما بعدها؛ فهم جميعاً مُسلمون كأبي حيان ومن بعده بأنّ الفارابي نقل عمل النحويين، ولكنهم يتخذون مقالته سبيلاً لنقد النحويين في بعض ما اصطَلحوا عليه.

## الخاتمة

الحمد لله ما عسعس الليل، وتنفس الصبح، أحمده وحده، وأسأله أن يختم بحثي بخير، وينفع به، ويُلين لي القول في خاتمته.

لقد كان همّ البحث وصاحبه أن يريا ما قاله المحدثون في تجديد النحو الكوفي ونحاته، ويعرضاً مع ذلك وأثناءه ما قاله بعض الأولين فيه، ثم يُقابلا هذا وذلك بما عند المؤلفين في الأصول النحوية، ولعلهما أديا المهمة التي قاما لها، وأبليا بلاء حسناً فيها، والآن قد آن لهما أن يختما بأهم ما انتهيا إليه بعد هذه الرحلة العلمية في حزمة من كتب الأولين والآخريين، وهذا قولهما فيها:

**الأولى:** سميت البحث بتجديد نحاة الكوفة؛ لأنّ دعوى التجديد هي الشيء الجديد في الآراء الثلاثة حول المسألة! والرأيان الآخران لأهلها سلف قديم صراحة أو ضمناً؛ فكان إبراز جديد الآراء في العنوان ألفت إليه، وأدعى لاهتمام الباحثين به، مع أنّه الشيء الذي يغلب على ظن الباحث طلب الناس له، وحرصهم عليه، وكم مصيباً عند نفسه مخطئاً عند غيره؟

**الثانية:** أنّ المعاصرين من النحويين اختلفوا في تصوّر جهود الكوفيين، فأسرفت طائفة في القدح، وكان لها في موقفها سلف قديم، وأسرفت أخرى في سعي الكوفيين إلى الاستقلال، ووقفت الثالثة بينهما، وكانت بالصواب أولى منهما.

**الثالثة:** أنّ طائفتين من المعاصرين، وهما تلك التي أسرفت في نقد الكوفيين وتلك التي رأتهما كالبصريين في الأصول، متفقتان على أنّهم لم يكونوا مبتدعي نهج جديد في الدراسة اللغوية، وما تذهبان إليه هو موقف المتقدمين قاطبة.

**الرابعة:** أنّ المعاصرين الذين ذهبوا إلى أنّ للكوفيين نهجاً خاصاً بهم، ومنهم مهدي المخزومي، يُخالفون المتقدمين في موقفهم من الكوفيين، ويُخالفون طائفتين

من المحدثين؛ فرأيهم معدوم الأنصار في القديم، وهو أقلّ الطوائف أنصارًا في الحديث.

**الخامسة:** أن المعاصرين الذين ذهبوا إلى أن الكوفيين جدّوا في الدرس النحوي، وغيروا في مساره، وداعبهم إلى ذلك بصرهم بطبيعة اللغة؛ تجاوزوا كثيرًا الظروف التاريخية التي عاش فيها الكوفيون، وفرضوا على تلك الحقبة ما شاهده في هذا العصر، وظنوا أنّه يقين لا مرية فيه.

**السادسة:** أنّ أقرب الفروض العلمية في حال الكوفيين، وكذا حال كل إنسان أو جماعة يُنافس غيره؛ أنّ يُنافسوا أسيّاحهم البصريين بناءً على ما استقرّ في البيئة العلمية، لا أن يخرعوا نظامًا جديدًا، يرفضه البصريون، ويطلبون هم به بعد ذلك منافستهم فيه.

**السابعة:** أنّ أبا البركات الأنباري، وهو الذي ألف (الإنصاف في مسائل الخلاف) لم يرد في كتابه في الأصول قدح في سماع الكوفيين ولا في قياسهم، ولم يقل عنهم: إن لهم فيهما نهجًا مستقلًا عن البصريين.

**الثامنة:** أنّ أبا حيان، الذي شُهر باعتراضه على ابن مالك بمقالة الفارابي في الرواية عن القبائل، لم يتخذ مقالته في نقد رواية الكوفيين والعيب عليهم فيها.

**التاسعة:** أنّ السيوطي لم يعرض لنقد الكوفيين في كتابي "السماع" و"القياس"، ومع أنه أورد مقالة الفارابي في السماع عن العرب، وأورد اعتراض أبي حيان على ابن مالك بها، إلا أنّه لم يتخذها سببًا في نقد الكوفيين؛ كما اتّخذها أبو حيان في نقد ابن مالك في روايته عن بعض القبائل.

**العاشر:** أنّ ابن الطيب الفاسي كان كالسيوطي؛ لم يصدر منه نقد لسماع الكوفيين وقياسهم حين شرح هذين الكتابين من الاقتراح.

**الحادية عشرة:** أنّ ابن الطيب الفاسي دافع عن ابن مالك أمام اعتراض أبي حيان عليه بمقالة الفارابي، واحتجّ له بأنّه إمام لا يُقلد غيره، وكان دفاعه هذا عنه منتظرًا مثله منه مع الكوفيين، ولكنه للأسف لم يفعل ذلك، وهم كانوا أحقّ به، وإن كنتُ لا أبخس ابن مالك حقه.

والله تعالى أسأل أن يجعل في هذا الجهد خيرًا لقارئه وبركة لکاتبه، وأسأله أن يُحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأن يصليّ على رسولنا وحبیبنا، الذي كان فاتحة علومنا وبحوثنا.

## مصادر البحث ومراجعته

### أولاً: المخطوطات:

١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وهو مصور عن نسخة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من دار الكتب القومية، وأرقامها: ف: ٧٣٢٣ وف: ٧٣٢٤ وف: ٧٣٢٥ وف: ٧٣٢٦ وف: ٧٣٢٧.

### ثانياً: المطبوعات:

- ١- أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي، ط الثالثة، دار المطبوعات، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ.
- ٢- الأصول لتمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٤١هـ.
- ٣- أصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، ١٩٧٣م.
- ٤- أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي لبشير الزغبى، رسالة ماجستير (عالمية) الأردن، جامعة آل البيت، ٢٠٠٠م.
- ٥- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط الخامسة، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ٦- البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر، ط السادسة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٧- تصحيح الفصح وشرحه لابن دُرستويه، ت: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ.
- ٨- تفويم الفكر النحوي لعلي أبي المكارم، دار الثقافة، بيروت، دون طبعة، ودون تاريخ.
- ٩- تاريخ آداب العرب للرافعي، مكتبة الإيمان، المنصورة.
- ١٠- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ط الخامسة، ت: عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر.
- ١١- تاريخ الأدب العربي للزيات، دار نهضة مصر، القاهرة.
- ١٢- تاريخ الإسلام للذهبي، ت: مصطفى عبد القادر، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ.
- ١٣- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري لعلي أبو المكارم، ط الأولى، القاهرة الحديثة للطباعة، ١٣٩١هـ.

## تجديد نحاة الكوفة عند المحدثين

- ١٤- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب لمحمد المختار ولد اتاه، ط الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ١٥- تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة لطلال علام، ط الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.
- ١٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، ت: محمود الطحان، دون ط، الرياض، دار المعارف، ١٤٠٣هـ.
- ١٧- الحروف للفارابي، ت: محسن مهدي، ط الثالثة، دار المشرق، بيروت، ٢٠٤٤م.
- ١٨- الخصائص لابن جني، ت: محمد علي النجار، دون ط، دار الكتاب، بيروت، ١٣٧١هـ.
- ١٩- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي لعفيف دمشقية، ط الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م.
- ٢٠- الخلاف بين النحويين للسيد الطويل، ط الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.
- ٢١- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دون ط، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧١م.
- ٢٢- الرسالة للشافعي، ت: أحمد محمد شاكر، ط الأولى، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٧هـ.
- ٢٣- الاستشهاد والاحتجاج باللغة لمحمد عيد، ط الثالثة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٢٤- شرح ألفية ابن مالك له، والمادة تسجيلات صوتية فرغتها المكتبة الشاملة.
- ٢٥- الصحابي لابن فارس، ت: السيد أحمد صقر، دون ط، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، دون سنة نشر.
- ٢٦- العربية لفك، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠م.
- ٢٧- في اللغة عند الكوفيين لشرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- ٢٨- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للفاصي، ت: محمود يوسف فجال، ط الأولى، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، ١٤٢١هـ.
- ٢٩- الاقتراح للسيوطي، أخرجه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد، ط الأولى، جروس برس، لبنان، ١٩٨٨م.

- ٣٠- قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث لجمال الدين القاسمي، دون ط، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٣١- اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن، ط الثانية، دار المعارف، مصر.
- ٣٢- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، ت: أحمد عبد الباسط، ط الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٣٩هـ.
- ٣٣- مجالس العلماء للزجاجي، ت: عبد السلام هارون، ط الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ.
- ٣٤- محاكمات في الفكر النحوي العربي لمحمد الفتحي، ط الأولى، دار الرياحين، بيروت، ١٤٤٠هـ.
- ٣٥- مدخل إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للمستشرق الألماني جوتتهولد فايل، ط الأولى، دار المقتبس، سوريا، ١٤٤٠هـ.
- ٣٦- المدارس النحوية لشوقي ضيف، ط السابعة، دار المعارف، القاهرة.
- ٣٧- المدارس النحوية لخديجة الحديثي، ط الثانية، وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٤١٠هـ.
- ٣٨- المدارس النحوية أسطورة وواقع لإبراهيم السامرائي، ط الأولى، عمان، دار الفكر، ١٩٨٧م.
- ٣٩- مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي، ط الثانية، مطبعة مصطفى البابي، مصر، دون سنة نشر.
- ٤٠- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ت: محمد زينهم محمد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- ٤١- مراحل تطور الدرس النحوي للخثران، دون ط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٤١٣هـ.
- ٤٢- مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث وأثرها في النحو والصرف لإبراهيم سليمان المطرودي، جامعة الإمام، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٨هـ.
- ٤٣- مسالك القول في النقد اللغوي لصلاح الدين الزعبلوي، ط الأولى، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، ١٤٠٤هـ.
- ٤٤- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، ط الأولى، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ١٤١١هـ.

## تجديد نحاة الكوفة عند المحدثين

- ٤٥- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، ط الأولى، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ.
- ٤٦- من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني، دار الفكر، ط الثانية، ١٣٩٨هـ.
- ٤٧- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، دار المنار، ١٤١٢هـ.
- ٤٨- النحو العربي في مواجهة العصر لإبراهيم السامرائي، ط الأولى، بيروت، دار الجيل، ١٤١٥هـ.
- ٤٩- نظرة في النحو لطفه الراوي، مجلة المجمع العلمي العربي، مج ١٤، ع ٩ و ١٠، ١٩٣.
- ٥٠- واستقرت بها النوى لحمزة المزيني، ط الأولى، دار مدارك، الرياض، ٢٠٢٠م.
- ٥١- الوساطة بين المتنبى وخصومه للقاضي الجرجاني، ت: محمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت.